العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخصائص الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان

إعداد
عبدالرحيم عمر عبدالرحيم شربجي

المشرف
الأستاذ الدكتور محمد أبو نصار

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

أيار، 2011

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخصائص الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان) وأجيزت بتاريخ 2011/5/12

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد أبو نصار، مشرفاً أستاذ – محاسبة مالية	....
الأستاذ الدكتور علي ذنيبات، عضواً أستاذ – محاسبة مالية وتدقيق	....
الدكتور بشير خميس، عضواً أستاذ مشارك – محاسبة	....
الدكتور وليد صيام، عضواً أستاذ مشارك – محاسبة إدارية (الجامعة الهاشمية)	....

الجامعة الأردنية

نمـــوذج تفـــويض

أنا الطالب عبدالرحيم عمر عبدالرحيم شنيري ، أفـــوض الجامعـــة الأردنيـــة بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤســـسات أو الهيئـــات أو الأشـــخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: ١٨/٥/٢٠١١

الجامعة الأردنيـــــة
كلية الدراسات العليا

التاريـــخ: / /

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بالمعايير الأخلاقية والأمانة العلمية
وقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها
لطلبة الماجستير

أنا الطالب: عبدالرحيم عمر عبدالرحيم شنزكي الرقم الجامعي: (٨٠٧٠١١٥)

تخصص: ادارة اعمال / محاسبة الكليـــــة: الاعمال

عنوان الرسالة: العلاقة بين الافصاح المحاسبي وخصائص الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية وكافة المعايير الأخلاقية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:.. التاريخ: ١٨ / ٥ / ٢٠١١

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالـــة
التوقيع.......... التاريخ ٢٢/٥/٢٠١١

الإهداء

إلى والدي ووالدتي العزيزين جزاهم ا عني خير الجزاء

إلى إخوتي و أخواتي وفقهم ا

إلى جميع أصدقائي وأحبائي

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل

الشكر والتقدير

لا يسعني بعد حمد   وشكره بإتمام هذه الرساله إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى أستاذي الفاضل الاستاذ الدكتور محمد ابو نصار والذي أكرمني بالإشراف على هـذه الرسـاله وأفاض علي بعلمه ووقته وجهده وزودني بتوجيهاته وإرشاداته القيمة التي ساهمت في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذه الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لما بذلوه من جهد مـن أجـل تقويم وإثراء هذه الرساله وإلى أعضاء الهيئة التدريسيه في الجامعة الاردنية مع كـل شـكري وتقديري.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وخصائص الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان

إعداد

عبدالرحيم عمر عبدالرحيم شريجي

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد أبو نصار

الملخص

سعت الدراسة إلى إيجاد مقياس لجودة الإفصاح، ومن ثم إيجاد صيغة العلاقة بين جودة الإفصاح والمتغيرات التالية (ربحية السهم، والقيمة الدفترية للسهم، وسياسة توزيع الأرباح النقدية، وحجم الشركة، والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة).

تم إستحداث مقياس خاص بالإفصاح، مبني على مخالفات الشركات لتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لسنة 2004 المستندة لأحكام المادة (12/ف) من قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002، والتي ارتكبتها الشركات خلال الفترة من 2003 وحتى 2009، وذلك بهدف دراسة وتحديد خصائص الشركات التي تتميز بجودة الإفصاح.



تكون مجتمع الدراسة من 229 شركة مساهمة عامة، وبعد تطبيق معايير إختيار الشركات بلغت عينة الدراسة 102 شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان وتنتمي إلى قطاعي الصناعة والخدمات.

تم إستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة، حيث تم إستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للتعرف على الصفات الأساسية لمتغيرات الدراسة، واستخدم اختبار بيرسون لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة ودرجة الارتباط بين هذه المتغيرات وتم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد لاختبار نموذج الدراسة، كما تم استخدام **two independent samples t-test** لاختبار اثر القطاع الاقتصادي على جودة الإفصاح.

وقد توصل الباحث كمحصلة لنتائج الدراسة وإختبار الفرضيات إلى مايلي:

- يوجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وربحية السهم للشركات المدرجة في بورصة عمان مما يعنى انه كلما زادت ربحية السهم كلما قل عدد مخالفات

الإفصاح، أي أن الشركات التي تتميز بربحية جيدة تمتاز بإفصاح جيد.

- يوجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح والقيمة الدفترية لأسـهم الشركات المدرجة في بورصة عمان مما يعنى انه كلما زادت القيمة الدفترية للسهم كلمـا قل عدد مخالفات الإفصاح، أي أن الشركات التي تتميز بقيمة دفترية عالية للسـهم تمتـاز بإفصاح جيد.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وحصة السهم العـادي مـن الأرباح الموزعة للشركات المدرجة في بورصة عمان.
- هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وحجم الشـركة، ممـا يعنى انه كلما زادت حجم الشركة كلما زاد عدد مخالفات الإفصاح.
- لا يوجد أية فروق ذات دلالة إحصائية لعدد مخالفات الإفصاح بين قطاع الخدمات وقطـاع الصناعة.

وبالإعتماد على نتيجة إختبار الفرضيات خرج الباحث بأهم التوصيات التالية:

- تأمين الشفافية في السوق المالي بإستمرار، وذلك من خلال تطبيق إستراتيجيات وسياسات التحسين المستمر لآليات مراقبة مستويات الإفصاح لدى الشركات المدرجة في السوق المالي.
- بتحفيز الشركات المدرجة، على رفع جودة إفصاحها من خلال زيادة الغرامات التي قد تقع على الشركات المخالفة، حيث أن بعض الشركات تقوم بالمخالفة لبعض تعليمات الإفصاح على الرغم من علمها بالمخالفات التي قد تقع عليها، إضافة إلى تحفيزهم من خلال توعية الشركات بالتبعات القانونية التي قد تترتب على الشركة نتيجة عدم إفصاح عن الأمور الجوهرية في الوقت الملائم.
- إصدار تعليمات إفصاح متخصصة بحيث يراعى فيها حجم الشركة، وطبيعة النشاط التي تتبعه الشركة حيث أنه من المفيد أن تكون تعليمات الإفصاح متخصصة بمفاهيمها وأداواتها وبنودها.

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- نموذج الدراسة
- الدراسات السابقة
- فرضيات الدراسة
- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

مقدمة:

يهدف النظام المحاسبي إلى قياس ومعالجة الأحداث الاقتصادية التي وقعت في المنشـأة وإيصال هذه الأحداث على شكل معلومات وقوائم مالية، يمكن الاستفادة منها من قبل أصـحاب العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية (النبر، وغرايبة 1987).

ونظراً لأهمية القوائم المالية بوصفها مخرجات النظام المحاسبي فإنه يجب إعـداد هـذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير والأسس المحاسبية لتوفير معلومات مفيده تخدم الأطراف خارج المنشأة، ونظراً لأن أي تضليل في هذه المعلومات مـن شـأنه أن يضعف مصداقيتها وبالتالي يؤثر على قرارات المهتمين بهذه القوائم والبيانات المالية. فإنه يجب توفير معلومات مالية على درجة عالية من الدقة والموضوعية تساعدهم على اتخاذ القـرارات الاستثمارية، لذلك تعد التقارير والقوائم المالية من أهم مصـادر هـذه البيانـات والمعلومـات (Kieso & Westerfield 2007).

يؤثر الإفصاح المحاسبي على مجموعة من مؤشرات الأداء المالي، ويظهر ذلـك مـن خلال المحتوى المعلوماتي للإعلان عن نتائج أداء الشركات المساهمة العامة ودوره في التـأثير على سعر السهم السوقي، ونظراً لذلك اتجه الكثير من الباحثين في المجال المالي إلـى تحليـل العلاقة بين سعر السهم وجودة الإفصاح المحاسبي، وكلما حـاول البـاحثون صـياغة علاقـة واضحة بين المحتوى المعلوماتي للإعلان عن الأرباح والإفصاح وأسـعار الأسـهم، تحصـل تغيرات وتطورات في كل من بيئة أعمال الشركات، وهياكل أسواق المال، مما يجعل مثل هـذه المحاولات محدودة المساهمة وتحتاج إلى العديد من الاختبارات والأدلة لاسـتيعاب مثـل هـذه التغيرات في بيئة الأعمال (Lo & Lys 2000**)**.

وقد حظي موضوع المحتوى المعلوماتي للإعلان عن الأرباح بالعديد مـن الدراسـات التطبيقية للتعرف على العلاقة بين محتوى الإفصاح المحاسبي وتأثيره علـى أسـعار الأسـهم السوقية وعوائدها، والذي من خلاله يمكن للعاملين في المجال المالي والمحاسبي التعرف علـى مدى غنى الأرقام المحاسبية بالمعلومات المفيدة وأن تقلبات أسعار الأسهم في البورصة هي دالة لمحتوى الإفصاح المحاسبي، وفي هذا السياق فان عمليات تقييم الأرباح المتوقعة وما تتضـمنه تلك الأرباح من دلالات وإشارات لها تأثير إيجابي في أسعار الأسهم، ممـا يفسـر الاسـتجابة والارتباط العالي بين الإعلان والإفصاح عن الأرباح وعوائد الأسهم **(Lo & Lys 2000)**.

ومما سبق يتضح لنا أن مدى جودة الإفصاح الذي تقدمه الشركات المدرجة أسهمها فـي الأسواق المالية يعتبر أحد العوامل الرئيسة في تفسير أسعار أسهمها وبالتالي القدرة على تحديـد

مدى كفاءة وفاعلية هذه الأسواق المالية، فالأسواق الضعيفة هي التي يتأثر سعر السهم فيها بالمعلومات التاريخية للشركة فقط، أما السوق شبه الكفؤ فسعر السهم فيه يتأثر بالمعلومات المنشورة والمتوفرة لدى المستثمرين، أما السوق الكفؤ ففيه يتأثر سعر السهم بجميع المعلومات والأحداث التي وقعت في الشركة وأفصحت عنها أولاً بأول وبالتالي تكون جودة الإفصاح لهذه الشركات في مثل هذه الأسواق مرتفعة ولا يمكن تحقيق العوائد غير العادية من قبل المستثمرين (**Ross, et.al, 2008**).

ومن هذا المنطلق سيتم إيجاد مقياس لجودة الإفصاح ومن ثم محاولة إيجاد العلاقة بين جودة الإفصاح والمتغيرات التالية:

ربحية السهم، والقيمة الدفترية للسهم، وحصة السهم العادي من الأرباح الموزعة، وحجم الشركة، والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

مشكلة الدراسة:

ساهمت الحكومة الأردنية في تشجيع المستثمرين من خلال حمايتهم من الغش والفشل الناشئ عن نقص المعلومات، حيث أصدرت الحكومة العديد من التشريعات التي تكفل تحقيق هذه الغاية ومنها على سبيل المثال قانون الشركات الأردني، وتعليمات إفصاح الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وبالتالي فإن الاهتمام بالإفصاح المحاسبي يثير عدة تساؤلات حول مستوى الإفصاح الفعلي لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان وعلاقة هذا الإفصاح ببعض خصائص الشركات.

من هنا فإن مشكلة الدراسة يمكن أن تتلخص في التعرف على اثر العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ومؤشرات الأداء المالي للشركة وحجمها والقطاع التي تنتمي إليه الشركة.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة البحثية التالية:-

1. هل يوجد علاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي وربحية السهم؟
2. هل يوجد علاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي والقيمة الدفترية للسهم؟
3. هل يوجد علاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي وحصة السهم العادي من الارباح الموزعة؟
4. هل يوجد علاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي وحجم الشركة؟
5. هل يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح بين قطاعي الصناعة والخدمات؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة كونها تعالج موضوعاً حديثاً نسبياً في المجال المحاسبي والمتمثل في دراسة العلاقة بين الإفصاح ومؤشرات الأداء المحاسبية (ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم وتوزيع الأرباح النقدية) وحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة. ونظراً لندرة الدراسات السابقة على المستوى المحلي (حسب علم الباحث) حول الموضوع فإنه يتوقع أن يستفيد من نتائج الدراسة الحالية مجموعة من الجهات مثل المتعاملين في البورصات، والمستثمرين، وإدارات الشركات والجهات الحكومية المهتمة بجودة الإفصاح المحاسبي مثل بورصة عمان، كون أن هذه الفئات تسعى للحصول على المعلومات ذات المصداقية لإتخاذ القرارات سواء المتعلقة بقرارات الإستثمار ومنح الإئتمان والقرارات الإدارية المختلفة (أبو نصار وذنيبات 2005).

أهداف الدراسة:

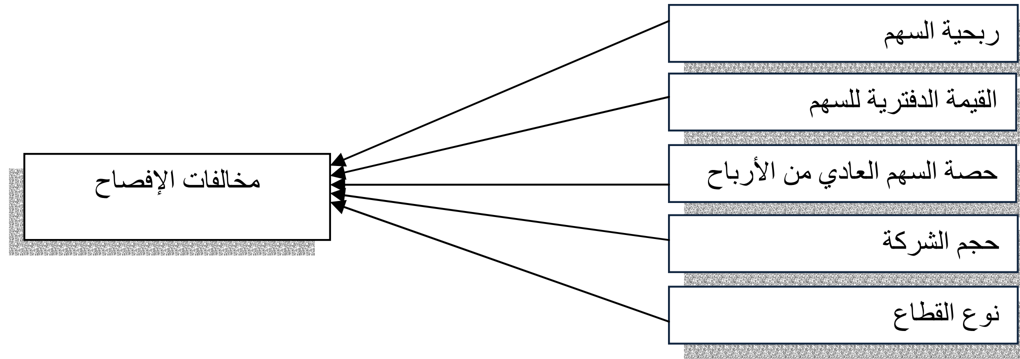
تهدف الدراسة إلى التعرف على اثر العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والمتغيرات التالية: ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم وتوزيعات الأرباح النقدية وحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

وسوف تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مستوى جودة الإفصاح الفعلي لدى الشركات المساهمة الأردنية، ومدى التزامها بتعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة بالإستناد لأحكام المادة (12/ف) من قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002، وما يمكن عمله لرفع هذا المستوى من الإفصاح.
2. تحديد العلاقة بين مؤشرات الأداء المحاسبية (ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم وحصة السهم العادي من الأرباح الموزعة) وجودة الإفصاح.
3. بيان إن كان هنالك اختلاف في مستوى الإفصاح تبعاً لحجم الشركة و القطاع الذي تنتمي إليه هذه الشركة.

نموذج الدراسة

المتغير المستقل **المتغير التابع**



الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع مستوى الإفصاح وقياسه لدى الشركات وفي دول مختلفه، كما تناولت العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح، وقد قسمها الباحث إلى عربية وأجنبية ورتبها من الأقدم إلى الأحدث ونعرض فيما يلي أهم هذه الدراسات:

أولاً الدراسات العربية

دراسة النبر وغرايبة (1987)، والتي هدفت إلى التعرف على مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية، ومدى وجود علاقة بين الإيضاحات المتوفرة وكل من إجمالي الأصول، وعدد المساهمين، والعائد على حقوق المساهمين، حيث تم إجراء الدراسة على فئتين من المستثمرين، هما الأفراد والمحللين الماليين في البنوك والمؤسسات المالية.

استخدمت الدراسة استبانة وزعت على 22 مستثمراً وتضمنت الاستبانة 36 مفردة، وطلب من المشاركين إعطاء وزن لكل مفردة بالاستبيان بما يتناسب مع أهميتها وتم استخدام هذه الأوزان في تكوين رقم قياسي للإفصاح، وتم تطبيق الرقم القياسي على التقارير المالية السنوية لجميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي للعام 1984.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن المعلومات التي تعرضها الشركات في التقارير المالية قليلة جداً ولا تساعد المستثمرين كثيراً في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وجدت الدراسة علاقة موجبة بين نسبة الإفصاح وكل من حجم الشركة وعدد المساهمين ولم

تجد الدراسة أي علاقة بين درجة الإفصاح ومعدل العائد على الاستثمار.

وفي دراسة الجيوسي وغرايبة (1989)، قدم الباحثان مقياساً للإفصاح بناء على الأهمية النسبية التي حددها المشاركون في الدراسة، وذلك من خلال الإجابة على استمارة الدراسة التي تم توزيعها على تسعة عشر بنكاً ومؤسسة مالية بالإضافة إلى خمس عشرة شركة تأمين وتضمنت الاستمارة ثلاثة وثلاثين بنداً من المعلومات يتوقع أن ترد في بنود التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية، كما طلب الباحث من المشاركين تحديد الأهمية النسبية للبنود التي يتوقع أن ترد في التقارير السنوية، حيث قام بإحتساب متوسط الوزن لكل بند من البنود وذلك بقسمة إجمالي الأوزان المحددة في جميع الإستبيانات على عددها، وبذلك تم تحديد مؤشر الأهمية لبند معين من وجهة نظر المشاركين، ثم تم تحديد نسبة الإفصاح بمقارنة بنود المقياس مع التقارير السنوية للشركات. وأظهرت الدراسة تجانس احتياجات فئة المستثمر المؤسسي في الأردن من المعلومات، كما تمت دراسة العلاقة بين نسبة الإفصاح وسعر السهم السوقي وتبين ضعف هذه العلاقة. كما تبين من خلال الدراسة أن الشركات لا تفصح عن المعلومات بشكل كاف.

بين الجرن (2003) أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان، حيث تناولت الدراسة واقع التقارير المالية المرحلية في الأردن من حيث أهمية البنود التي تنشر بهذه التقارير، وملاءمتها لقرارات المستثمرين في بورصة عمان والتعرف على كفاية المعلومات التي تنشر بهذه التقارير، كما هدفت الدراسة إلى بيان مدى تقيد الشركات بإعداد ونشر هذه التقارير حسب المادة (8) من تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة مفوضية الأوراق المالية. كما تناولت الدراسة العلاقة بين درجة الإفصاح في التقارير المالية المرحلية وبعض خصائص الشركات مثل حجم أصول الشركة، وصافي مبيعاتها، وصافي الربح، وحجم المديونية.

ضمت الدراسة عينة من (48) مستثمراً من الأفراد و (49) مستثمراً من المؤسسات في بورصة عمان. حيث تم تصميم استبانة تم توزيعها على المشاركين، كما غطت الدراسة (119) تقريراً مالياً مرحلياً للشركات الداخلة في عينة الدراسة.

كانت أهم نتائج الدراسة كما يلي:

1- هنالك تجانس بطريقة اتخاذ القرار الاستثماري لدى مجموعتي عينة الدراسة حيث أن 85% من أفراد العينة يتخذون القرارات الاستثمارية بناء على تحليل التقارير المالية.

2- هنالك تجانس في الأهمية النسبية لمصادر معلومات مجموعتي العينة، حيث أن التقارير السنوية من أهم مصادر المعلومات ويليها التقارير المرحلية أما الإشاعات فتعتبر أقل مصادر المعلومات أهمية بالنسبة للمستثمرين.

3- هنالك تجانس في أهمية البنود المتوقع الإفصاح عنها بالتقارير المالية المرحلية بين مجموعتي العينة، أما أهم القوائم التي يتوقع الإفصاح عنها فتمثلت في قائمة المركز المالي، وبيان الدخل عن المرحلة الحالية مقارنة مع الفترة المرحلية السابقة.

4- هنالك تقارب في درجة الإفصاح بين شركات عينة الدراسة، حيث بلغ متوسط درجة الإفصاح لجميع التقارير أكثر من 60%.

5- هنالك التزام كبير من الشركات الصناعية المشمولة بالعينة بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

6- لم تظهر الدراسة وجود علاقة ارتباط مهمة إحصائياً بين درجة الإفصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات الصناعية وكل من حجم الشركة، وصافي المبيعات، وصافي الربح، وحجم المديونية.

هدفت دراسة المهندي (2004) إلى بيان مدى تلبية المعلومات المتوفرة في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة الأردنية لاحتياجات المستثمرين، وقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في هذه التقارير وتأثره بالمتغيرات التالية: إجمالي الأصول، وحجم المبيعات السنوية، وعدد المساهمين، والعائد على الاستثمار، وهامش صافي الربح.

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب الميداني من خلال تصميم استبانة ضمت (156) بنداً من البنود المتوقع الإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية المنشورة والمستقاة من المعايير المحاسبية والقوانين والتعليمات المحلية والدراسات السابقة. وتم توزيع الاستبانة على عينة من الوسطاء والمحللين الماليين والمستثمرين، وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

1- أظهرت وجهات نظر متخذي قرار الاستثمار المشاركين في الدراسة أن تفاوت الشركات في الإفصاح عن المعلومات المطلوبة يحد من اتخاذ القرار الاستثماري الملائم.

2- هنالك علاقة طردية موجبة بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وبين إجمالي

الأصول وحجم المبيعات السنوية وعدد المساهمين، وقد حقق إجمالي الأصول أعلى ارتباط، فيما لم تبين الدراسة أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح وكل من العائد على الاستثمار وهامش صافي الربح.

كما أجرى أبو نصار وذنيبات (2005) دراسة هدفت إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للعام 1998م والخاصة بالبيانات الدورية للشركات الأردنية المساهمة العامة، وذلك من وجهة نظر معدي البيانات المالية والمستثمرين ومدققي الحسابات الخارجيين، كما هدفت الدراسة إلى معرفة مدى كفاية هذه التعليمات وأثرها في تحسين عمليات اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية.

لتحقيق هذه الأهداف تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة، وقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي بالإضافة إلى اختبار Kruskal-Wallis and Mann- Whiteny لاختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت نتائج الاختبارات وجود اتفاق بين معدي البيانات المالية والمستثمرين ومدققي الحسابات حول أهمية بنود تعليمات الإفصاح لخدمة مستخدمي القوائم المالية، كما بينت أن تعليمات الإفصاح تساهم في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة، كما أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الفئات الثلاث في تقييم أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح إلا في بنود محدودة.

هدفت دراسة بني خالد (2006) إلى معرفة تأثير كل من حجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه على مستوى الإفصاح في التقارير المالية، حيث تم قياس متغير الحجم من خلال مجموع الموجودات، وتم إجراء الدراسة على عينه من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، والتي تنتمي إلى أربع قطاعات هي: البنوك، وشركات الخدمات، وشركات التأمين، والشركات الصناعية.

تم إحتساب متغير الإفصاح المحاسبي من خلال إعداد مؤشر نسبي وذلك بتجهيز قائمة معيارية تشتمل على بنود الإفصاح وأهمية كل بند من وجهة نظر المدققين حيث تم استقراء أرائهم بالاستعانة بإسلوب الاستبانة وبمقارنة القائمة المعيارية بتقرير كل شركة تم تحديد نسب الإفصاح المقدمة من قبل الشركات موضع الدراسة ثم قام الباحث بتكوين نموذج إنحدار خطي

بسيط يتكون من مستوى الإفصاح كمتغير تابع والذي تم تحديده من خلال الاستبانة و حجم الشركة كمتير مستقل، وقام الباحث بتقدير β بإستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية وتم إختبار معنويتها بإستخدام إختبار T بإفتراض أن النتائج ذات دلاله إحصائية إذا كانت أقل من 0.05 ، كما قام الباحث بإستخدام تحليل التباين الأحادي لإختبار العلاقة بين نوع النشاط كمتغير مستقل والإفصاح كمتغير تابع، وقد غطت الدراسة الفترة من عام 2002 وحتى عام 2004.

توصل الباحث إلى عدة استنتاجات أبرزها، عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح ومتغير الحجم لقطاعات الصناعة والتأمين والبنوك، أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات فقد كان هنالك اثر ذو دلالة إحصائية إلا أن معاملي الإرتباط والتحديد أشارا إلى ضعف هذه العلاقة بين المتغيرين، كما توصل لنفس النتيجة عند دراسة أثر الحجم على مستوى الإفصاح، بغض النظر عن القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

كما توصل إلى أن البنوك أكثر القطاعات إفصاحاً، أما أقلها فكانت شركات التأمين، أما قطاعي الصناعة والخدمات فتقاربت مستويات الإفصاح فيما بينهما، وقد ظهر أثر ذو دلالة إحصائية لنوع النشاط على مستوى الإفصاح.

هدفت دراسة المهندي و صيام (2007) إلى قياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، وبيان مدى كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية السنوية المنشورة من وجهة نظر المستثمرين، وبيان العلاقة بين (إجمالي الأصول، حجم المبيعات السنوية، عدد المساهمين، العائد على الإستثمار، هامش صافي الربح) ومستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية السنوية المنشورة، وفحص العلاقة بين مستوى الإفصاح المنشور وسعر السهم السوقي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة ضمت (156) بنداً من البنود المتوقع الإفصاح عنها في التقارير السنوية، وتم توزيعها على عينة من الوسطاء والمحللين الماليين والمستثمرين، وبعد تحديد الأهمية النسبية لكل بند وارد في الإستبانة تم إسقاطها على التقارير المالية السنوية للشركات، لقياس مستوى الإفصاح لهذه الشركات، كما تم استخدام اسلوب الإنحدار المتعدد لدراسة العلاقة ما بين الإفصاح وخصائص الشركات، وتم استخدام اسلوب الإنحدار البسيط ادراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح وسعر السهم السوقي، توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هنالك توفقاً بين مستوى الإفصاح عن بنود المعلومات في التقارير السنوية وبين الأهمية النسبية

لهذه البنود، ووجود علاقة طردية موجبة دال إحصائياً بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وبين إجمالي الأصول وحجم المبيعات السنوية وعدد المساهمين، كما أنه توجد علاقة دالة إحصائياً بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وأسعار الأسهم السوقية في تاريخ نشر التقارير. أوصى الباحثان بضرورة رفع مستوى الإفصاح من خلال تظافر الجهود ما بين الشركات ومدققي الحسابات وهيئة الأوراق المالية، وتطوير التشريعات لمواكبة المستجدات وبما يلبي حاجة المستثمرين، توجيه اهتمام المستثمرين نحو جميع المعلومات الواردة في التقارير المالية وعدم تركيزهم على بعض المؤشرات فقط، قيام الشركات بالتوسع في الإفصاح لما له من أثر إيجابي على زيادة ثقة المستثمرين بالشركات وبالتالي ينعكس إيجاباً على أسعار الأسهم في السوق جنبا إلى جنب مع ربحية الشركات.

هدفت دراسة الحويطات (2009) إلى بيان مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لعام 2004، كما هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التحسن في مستوى الإفصاح نتيجة تطبيق هذه التعليمات قبل إصدارها وبعدها. حيث إمتدت فترة الدراسة من عام 2002 وحتى عام 2006 بإستثناء عام 2004.

كما هدفت الدراسة إلى إختبار العلاقة بين المؤشرات المالية المتمثلة بإجمالي الأصول ونسبة المديونية ونسبة السيولة ومعدل العائد على الإستثمار ونسبة الربحية ومستوى الإفصاح الفعلي، بالإضافة إلى إختبار العلاقة بين الخصائص المرتبطة بالبيئة والمتمثلة بطبيعة النشاط ونوع السوق المدرجة فيه الشركة وحجم شركة التدقيق ومستوى الإفصاح الفعلي.

قام الباحث بإستخدام مؤشر لقياس مستوى الإفصاح الفعلي بناءاً على متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، حيث تكون المؤشر من (65) بنداً من بنود الإفصاح الوارده ضمن تعليمات هيئة الأوراق المالية، كما إستخدم الباحث إختبار كاي تربيع (Chi-Square) لإختبار مدى الإلتزام بمتطلبات الإفصاح، وتم إستخدام إختبار ولكوكسون (Wilcoxon) لمعرفة مدى وجود تحسن في مستوى الإفصاح خلال فترة الدراسة، وتم إستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين المؤشرات المالية والخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل بها الشركات ومستوى الإفصاح الفعلي.

أظهرت الدراسة تحسن في مستوى الإفصاح خلال فترة الدراسة حيث بلغ أعلى مستوى

إفصاح فعلي في عام 2006، كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات المالية ومستوى الإفصاح الفعلي، كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها الشركات ومستوى الإفصاح الفعلي.

ثانياً الدراسات الأجنبية

أجرى Nagar, et, al, (2003) دراسة حول العلاقة بين ممارسات الإفصاح التي يقوم بها المديرون التنفيذيون في الشركات وعلاقتها بالحوافز المتمثلة بالأسهم التي يحصل عليها المديرون، حيث تكونت عينة الدراسة من 1109 شركة عاملة في مجال الصناعة والخدمات. أظهرت نتائج الدراسة أن المديرين التنفيذيين لا يقومون بالإفصاح عن المعلومات الكافية والتي يطلبها المستثمرون إلا في حال منحهم حوافز على شكل أسهم في الشركات التي يديرونها مما يؤدي إلى ارتفاع جودة الإفصاح في هذه الشركات. كما وجد الباحثون أنه كلما زادت مكافآت المديرين على شكل أسهم زادت الشركة من تنبؤاتها بإيراداتها المستقبلية.

أجرى Muhammad, et, al. (2004) دراسة اختبرت درجة التزام شركات كبرى من ثلاث دول هي الهند وباكستان وبنغلاديش لمتطلبات الإفصاح الإلزامية وذلك بالتطبيق على (14) معياراً محاسبياً وطـنياً حيـث قام البـاحثون بتـطوير مقـياس لمـجموع الإلتزام بالإفصاح Total Compliance Index (TCI)، ودراسة العلاقة بين هذا المقياس وبعض خصائص الشركات مثل حجم الشركة والذي تم حسابه بالاعتماد على إجمالي الأصول لكل شركة، وربحية الشركة وتم التعبير عنها من خلال قسمة صافي الربح أو الخسائر قبل البنود غير العاديه على إجمالي أصول الشركة، وحجم مكتب التدقيق، ونسبة الرافعة المالية والتي تم حسابها من خلال قسمة إجمالي المطلوبات على إجمالي الأصول، وخاصية كون الشركة متعددة الجنسيات. بينت نتائج الدراسة أن الشركات الباكستانية تتميز عن مثيلاتها الهندية والبنغالية فيما يتعلق بمدى التزامها بالمعايير المحاسبية، كما دلت النتائج وجود ارتباط إيجابي بين حجم الشركة ودرجة ربحيتها بمستوى الإلتزام، كما أن مستوى الإلتزام لدى الشركات متعددة الجنسيات أفضل من مثيلاتها المحلية. كما دلت النتائج على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائيه بين الرافعة المالية وكبر حجم مدقق الحسابات الخارجي ومستوى الإفصاح.

كما أجرى Marta, et, al. (2008) دراسة للبحث في مدى جاهزية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات البرتغالية المدرجة في السوق المالي للسنة المالية

2003. تمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحديد خصائص الشركات المدرجة في السوق البرتغالي التي كانت أفضل استعداداً من غيرها لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث اختبرت الدراسة المتغيرات المستقلة التالية (حجم الشركة، وانتشار الشركة عالمياً، والتدقيق على الشركة من قبل احدى شركات التدقيق العالمية الأربع الكبرى، ومتغير العائد على حقوق الملكية (ROE)، والرافعة المالية (إجمالي المطلوبات على إجمالي حقوق الملكية)، ومتغير زيادة الاستثمار في رأسمال الشركات الأجنبية).

تم جمع البيانات بواسطة استبانة أرسلت لمجتمع الدراسة المكون من 56 شركة، أعيد منها 31 استبانة أي بنسبة 55% وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

1- أرتبط مستوى الاستعداد لتطبيق المعايير إيجاباً وبدلالة هامة مع كل من حجم الشركة، وانتشار الشركة عالمية، والتدقيق على الشركة من قبل أحد الشركات الأربع الكبرى العالمية، وكانت العلاقة غير دالة إحصائياً فيما يتعلق بمتغير الربحية.
2- لم يكن هنالك أهمية ذات دلالة إحصائية ما بين استعداد الشركات لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكل من خاصية الرافعة المالية، والاستثمار الأجنبي في رأسمال الشركات.

أجرى Wang & Chang (2008) دراسة هدفت إلى التعرف على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم لدى الشركات التايوانية، باستخدام نموذج Ohlson (1995)، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط مرتفع بين الإفصاح المحاسبي وكل من العائد على السهم، وسعر السهم السوقي، مقارنة بالشركات ذات المستوى المنخفض من الإفصاح، كما تبين وجود ارتباط مرتفع بين الإفصاح المحاسبي والقيمة الدفترية للسهم، وبين القيمة الدفترية والعائد على السهم، و القيمة السوقية للسهم.

وأجرى Dedman, et, al. (2008) دراسة هدفت إلى التعرف على الإفصاح الاختياري وأثره على سعر السهم، حيث أجريت الدراسة على قطاع الأدوية البريطانية، وتكونت عينة الدراسة من 35 شركة دواء في المملكة المتحدة، كما اعتمد الباحث على درسة الحدث، حيث تمت الدراسة على مجموعة من المتغيرات هي العائد على السهم، والعائد السوقي، والعائد غير العادي. أظهرت نتائج الدراسة أن الإفصاحات المتعلقة بتطوير الدواء له الأثر الأكبر على

اهتمام المستثمر لتقييم سعر السهم السوقي مقارنة بالإفصاحات الأخرى، حيث أن الإفصاح عن الإيراد بحد ذاته ليس له الأثر المكافئ للإفصاح عن مراحل التطوير على الدواء، كما أظهرت الدراسة أن أغلب المديرين يفصحون عن الأخبار الجيدة وذات التأثير الإيجابي وأن الإفصاحات السلبية تكاد تكون معدومة، كما تبين أن المستثمرين في المملكة المتحدة يطالبون بالإفصاح عن مراحل التطوير بشكل مفصل قبل أن تقوم الشركة برسملة تكاليف البحث والتطوير.

تناول Curuk (2009) دراسة مستوى تطور إفصاح الشركات التركية في ظل متطلبات EU Fourth Directive (EUFD) للفترة مابين (1986 وحتى 1995) كما حاولت دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح لهذه الشركات وبعض الخصائص مثل حجم الشركة، وعبر عنه من خلال إجمالي الأصول، وحالة الشركة إن كانت مدرجة في السوق المالي أم غير مدرجة، ونوع الصناعة، حيث تم تصنيف الشركات الصناعية إلى مجموعات مختلفة حسب التخصص وقسمت إلى ست مجموعات.

تم إعداد مؤشر إفصاح من خلال دراسة مدى التزام التقارير المالية السنوية الخاصة بواحد وستين شركة تركية بمتطلبات (EUFD) للفترة الزمنية من 1986 وحتى 1995، وأستخدم هذا المؤشر كمتغير تابع، ومن ثم تمت دراسة العلاقة بين هذا المؤشر وخصائص الشركات كمتغيرات مستقلة (الحجم، وحالة الشركة، ونوع الصناعة).

بينت نتائج الدراسة أن إلتزام الشركات التركية لمتطلبات (EUFD) تتراوح ما بين 30-85% ولكن هذا الإلتزام يزيد بشكل ملحوظ من فترة إلى أخرى حيث كانت أفضل فترة إلتزام خلال الفترة من (1987 وحتى 1991) وهي الفترة التي تم تفعيل دور السوق المالي التركي، كما بينت الدراسة أيضاً أن حالة الإدراج تمثل أهم الخصائص التي تؤثر في مستوى الإلتزام لمتطلبات الإتحاد الأوربي للإفصاح، كما بينت الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لبقية الخصائص المدروسة.

قامت دراسة (2009) Dahawy، بتقييم درجة إلتزام الشركات المدرجة ببورصة القاهرة والإسكندرية (CASE) لمتطلبات الإفصاح المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية، والذي قد يتضارب مع عدم التوسع في الإفصاح المتوافق مع القيم والثقافة المصرية، كما هدفت الدراسة لتحديد بعض خصائص الشركات التي تتمتع بالإلتزام بمتطلبات الإفصاح.

أما نتائج الدراسة فقد كانت كما يلي:

1- كان مستوى الإفصاح الفعلي من قبل الشركات المصرية أقل من متطلبات الإفصاح التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية.
2- إن مستوى الإفصاح الكلي من قبل الشركات المصرية المدرجة كان منخفضاً.
3- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائياً مابين حجم الشركة وجودة الإفصاح.
4- تبعية المدقق لشركات التدقيق العالمية كان العامل الرئيسي الذي أثر على درجة الإفصاح.
5- لا يوجد تأثير دال إحصائياً لعامل الرفع المالي (Leverage) على درجة الإفصاح.

كما أجرى Hassan, et, al. (2009) دراسة هدفت إلى اختبار كل من الإفصاح الاختياري والإجباري وعلاقتهما بتقييم الشركة في الأسواق التي تطبق معايير المحاسبية الدولية، وتكونت عينة الدراسة من 80 شركة من مختلف شركات القطاع الصناعي المصري، وغطت الدراسة الفترة من 1995-2002. تكونت متغيرات الدراسة من الإفصاح والقيمة السوقية، بعد أن تم ضبط المتغيرات التالية: حجم الموجودات، والربحية، والرافعة المالية والتشغيلية، والنمو في المبيعات، ونوع الصناعة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ما بين الإفصاح الإجباري وقيمة الشركة. وأشار الباحثون إلى التعارض في هذه النتيجة مع الإطار النظري وبرروا ذلك بشكل رئيس إلى أن التكلفة الناشئة عن الإفصاح الإجباري تقل عن المنفعة الناتجة عنه، فحتى عند تعرض الشركة للغرامات نتيجة لعدم الالتزام بتعليمات الإفصاح فإن هذه الغرامات ليس لها أثر على الشركة، حيث اقترح الباحثون أن يتم فرض غرامات أعلى لإلزام الشركات بالتقيد بتعليمات الإفصاح. كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الاختياري له علاقة إيجابية مع تقييم الشركة وهذا يتماشى مع الإطار النظري الذي يؤكد أن الإفصاح عن معلومات أكثر يزيد من قيمة الشركة.

تناولت دراسة Cheung, et, al. (2010) مقدار الشفافية المقدمة من قبل الشركات الصينية المدرجة في السوق المالي، حيث تم استحداث مؤشر شفافية (Transparency Index) مبني على أسس الحاكمية المؤسسية الصينية (OECD) والتي تعتمد عل خمس أساسيات هي حقوق المساهمين، والمساواة في التعامل مع المساهمين، ودور المتعاملين وأصحاب المصالح المشتركة مع الشركة (Stakeholders)، والإفصاح والشفافية، والهيكل التنظيمي والمسؤوليات المتعلقة بمجلس إدارة الشركة، كما يتكون مؤشر الشفافية من 86 مقياس لتقييم ممارسات الحاكمية المؤسسية للشركات الصينية المدرجة في البورصة، حيث أن هذا المقياس يستطيع

تمييز الإفصاح الإجباري عن الاختياري المقدم من قبل الشركات، فيلاحظ أن هذا المؤشر يزيد مع زيادة مستوى الإفصاح الاختياري الذي تقدمة الشركة. وقد إجريت الدراسة على 100 شركة صينية مدرجة في البورصة للفترة من 2004 وحتى 2007.

بينت نتيجة الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلاله إحصائية بين مؤشر الشفافية وتقييم السوق للشركة وذلك عندما تقوم الشركة بالإفصاح عن أمور اختيارية، كما أظهرت نتيجة الدراسة أن الشركات الأكثر ربحية، والمدرجة في أسواق مالية داخل الصين وخارجها، ولديها رئيس تنفيذي (CEO) ومجلس إدارة مستقل تميل للإفصاح الاختياري بشكل أكبر.

ملخص الدراسات السابقة:

يوضح الجدول رقم (1) ملخصاً لبعض الدراسات السابقة والتي تم التطرق إليها في هذا الفصل، حيث يبين الجدول أسم الباحث، والمتغير المشترك مع هذه الدراسة ونتيجة إختبار العلاقة بين هذه المتغير وجودة الإفصاح حسب الدراسة.

الجدول رقم (1)

ملخص الدراسات السابقة

الباحث	المتغيرات	النتائج
	الدراسات العربية	
النبر وغرايبة 1987	حجم الشركة	يوجد علاقة موجبة دالة إحصائيا مع جودة الإفصاح
الجرن 2003	ربحية السهم، وحجم الشركة	لايوجد علاقة دالة إحصائيا مع جودة الإفصاح
المهندي 2004	ربحية السهم، وحجم الشركة	يوجد علاقة موجبة دالة إحصائيا مع حجم الشركة فقط
بني خالد 2006	حجم الشركة ونوع القطاع (صناعي أو خدمي)	لايوجد فرق دال إحصائيا تبعاً لحجم الشركة ونوع القطاع
المهندي وصيام	حجم الشركة	يوجد علاقة إيجابية دالة إحصائياً مع جود الإفصاح.

الباحث	المتغيرات	النتائج
الحويطات 2009	ربحية السهم	أرتباط موجب بين كل من جودة الإفصاح والمتغير.
الدراسات الأجنبية		
Muhammad, et, al, 2004	ربحية السهم، وحجم الشركة	يوجد علاقة موجبة دالة إحصائياً بين كل من جودة الإفصاح والمتغيرن.
Marta, 2007	القيمة الدفترية للسهم وحجم الشركة	يوجد علاقة إيجابية دالة إحصائياً مع حجم الشركة فقط.
Curuk, 2007	حجم الشركة	لا يوجد علاقة دالة إحصائياً.
Wang & Chang, 2008	ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم	أرتباط موجب بين كل من جودة الإفصاح والمتغيرن.
Dahawy, 2009	حجم الشركة	لا يوجد علاقة دالة إحصائياً.
Cheung, et, al. 2010	ربحية السهم	أرتباط موجب بين كل من جودة الإفصاح والمتغير.

فرضيات الدراسة:

بعد مراجعة الدراسات السابقة وبالإستناد إلى مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها فقد تم صياغة الفرضيات بالصيغة العدمية على الشكل التالي:

الفرضية الأولى

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وربحية السهم للشـركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الثانية

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح والقيمة الدفتريـة للسـهم للشركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الثالثة

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وحصة السهم العادي مـن الأرباح الموزعة للشركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الرابعة

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وحجم الشركة للشـركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الخامسة

Ho: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح المقـدم مـن قطـاعي الصـناعة والخدمات.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

لقد اعتمد الباحث على الدراسات السابقة في كثير من الجوانب، للاستفادة منها في إثراء الإطار النظري، وتصميم منهجية الدراسة، غير أن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة باستحداث مقياس خاص بالإفصاح مبنى على مخالفات الشركات لتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وذلك خلال الفترة من 2003 وحتى 2009، ومحاولة إيجاد الخصائص المميزة لهذه الشركات من حيث مستوى ربحية السهم، والقيمة الدفترية للسهم، وحصة السهم من توزيعات الأرباح، وطبيعة القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

الفصل الثاني

الإفصاح والعوامل المؤثرة فيه

- **أولاً: ماهية الإفصاح المحاسبي**
  1. مقدمة عن الإفصاح
  2. تعريف الإفصاح
  3. أهمية الإفصاح
  4. أنواع الإفصاح
  5. المقومات الأساسية للإفصاح
- **ثانياً: الإفصاح في النظرية المحاسبية**
  1. تمهيد
  2. النظرية المعاصرة للإفصاح
- **ثالثاً: الإفصاح في ظل التشريعات الأردنية**
- **رابعاً: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي**

أولاً ماهية الإفصاح المحاسبي

مقدمة عن الإفصاح:

لقد أدى التطور الاقتصادي إلى النمو المتزايد في حجم المشروعات، مما زاد من الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي لتلبية احتياجات الأطراف المتعددة من المعلومات. ومع تعدد تلك الاحتياجات من المعلومات المحاسبية فقد أصبح الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ التي يتوجب مراعاتها من قبل المحاسبين عند إعداد التقارير والقوائم المالية، بحيث تلبي البيانات المالية الصادرة عن النظام المحاسبي معظم احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية (Dahawy,2009).

ولعل المهتم بالمعرفة المحاسبية المعاصرة يلاحظ اهتمام العديد من الباحثين الأكاديميين، على المستويين المحلي والدولي بالإفصاح المحاسبي حيث بذلت الجهود من قبل العديد من المنظمات الدولية مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية **(IASB)**، والاتحاد الدولي للمحاسبين (**IFAC**)، ولجنة معايير المحاسبة الدولية (**IASC**)، ومجلس معايير المحاسبة المالية (**FASB**)، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **(AICPA)** ، في وضع المعايير التي ساهمت في تطوير أسس القياس والإفصاح المحاسبي.

ويعد مفهوم الإفصاح من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي باعتباره أداة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، بحيث يضمن توفير المعلومات المالية في التقارير المالية لأغراض اتخاذ القرارات هندريكسن (1990).

كما يعتبر الإفصاح من القضايا الهامة حيث يجب أن يتم الإفصاح بشكل كامل ومناسب عن جميع المعلومات الضرورية وذلك من أجل فهم البيانات المالية والمساعدة في تحليلها وتفسيرها (أبو نصار، والذنيبات، 2005)، وصولاً لتوفير بيانات محاسبية (تقارير مالية) وغير محاسبية (تقارير غير مالية) حقيقية ومعبرة عن المحتوى الفعلي للأحداث المالية التي تظهرها التقارير والقوائم المالية.

كما يعد الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة الشركات، لضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الشفافية، وغير ذلك من أهداف الحوكمة.

ويعتبر الإفصاح موضوعا واسعاً حيث يتضمن كافة مجالات التقارير المالية وغير المالية، ولذلك يعتبر مفيداً ولا سيما في أغراض اتخاذ القرارات وتقييم الأداء. فالإفصاح المحاسبي ضروري بما لا شك فيه لإزالة الغموض وسوء الفهم من جانب الأطراف المعنية به، ويجب أن يكون الإفصاح ذا مصداقية ويمكن الاعتماد علية في قرارات الاستثمار والقرارات

الإدارية المختلفة (أبو نصار، والذنيبات، 2005) بحيث يكون الإفصاح وسيلة للتبصير والإرشاد وليس للتضليل والتغرير.

وباعتبار أن الإفصاح المحاسبي أحد شقي الوظيفة المحاسبية وهو جوهر النظرية المحاسبية فهو ينطوي على الإعلان المدروس بطريقة اختيارية أو إجبارية لبعض ما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة للأطراف الخارجية المعنية ذات السلطة والموارد المحدودة للوصول إلى مثل هذه المعلومات وذلك باستخدام أدوات معينة تحقيقًا لأهداف معينة (المليجي 1998).

تعريف الإفصاح

يوجد الكثير من التعاريف المتعلقة بالإفصاح فمنها من ركز على مستقبلي الإفصاح (مستخدمي المعلومات المفصح عنها) ومنها من ركز على خصائص المعلومات التي يهدف الإفصاح إلى توصيلها.

فقد عرف تركي (1993) الإفصاح على أنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح مستقبلية ومدى قدرته على سداد التزاماته.

و عرف سجيني (1997) الإفصاح على أنه تنظيم وتقنيين عرض وتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المختلفة بطريقة مفهومه وأسلوب جيد وملائم مما يزيد من قيمة ومنفعة هذه المعلومات المحاسبية.

ويشير فضالة (1996) بأن الإفصاح هو الوضوح والكشف التام لما جاء من معلومات محاسبية بالقوائم المالية باعتبارها منتجات نهائية من أعمال المحاسبة المالية تفيد الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات، فالإفصاح عموماً هو تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل صحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، ولذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين، وهذا يتفق مع تقسيم الإفصاح من حيث المستخدمين إلى إفصاح داخلي وإفصاح خارجي.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن الإفصاح عبارة عن عملية إعلان ونشر للمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المتصفة بالملائمة والموثوقية والتي حدثت في المنشأة بهدف توصيل هذه المعلومات إلى كل من يستفيد منها.

أهمية الإفصاح

تعد المعلومات الركيزة الأساسية لمتخذي القرارات، فهنالك علاقة طردية بين حجم المعلومات وملائمتها ومصداقيتها ومدى دقة القرار المتخذ والمبني على تلك المعلومات، لذلك فإن للمعلومات أهمية كبرى في اتخاذ القرارات الرشيدة، وبالتالي فإن جودة هذه المعلومات تعتمد على جودة الإفصاح المقدم من الشركات، فلا يمكن لمستثمر أن يتخذ قرار بالاستثمار في شركة دون أن يستعين بالإفصاح الذي تقدمة الشركة وذلك لمعرفة مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح المستقبلية، كما لا يمكن لبنك أن يمنح القروض لشركة دون أن يستعين كذلك بالإفصاحات التي تقدمها الشركة لمعرفة مدى قدرتها على سداد القروض (النقيب 2004).

ومن هنا أثبتت الدراسات (**Hope 2003**) أن دقة نتائج المحللين ترتبط إيجاباً بمستويات الإفصاح التي تقدمها الشركة ومقدار تطبيقها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وتبرز أهمية الإفصاح في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال حيث تحدد الأسعار المناسبة للأسهم ويتحقق التوازن بين درجة المخاطر والعائد المحقق.

فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى كبر حجم سوق رأس المال من خلال تخفيض حالة عدم التأكد والذي بدورة يشجع المدخرين على الإقراض والاستثمار وزيادة حجم سوق رأس المال وبالتالي تؤدي إلى توزيع المخاطر بطريقة متساوية بين المشاركين، كما يؤدي استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تشغيل المعلومات، مثل تنبؤات المحللين الماليين، وتنبؤات إدارة المشاريع عن الأرباح المستقبلية ونشر المعلومات عن حالة الاقتصاد مثل سعر الفائدة ومعدل التضخم إلى تحقق السوق الكفؤ الذي يكفل توزيع أمثل للموارد والذي بدورة يحقق التنمية الاقتصادية لأفراد المجتمع (الدهراوي وآخرون، 2004).

أنواع الإفصاح

يعتمد نوع الإفصاح على كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها، أو الجهة المستقبلة للإفصاح، أو التشريعات واللوائح المنظمة لعملية الإفصاح وعلى ذلك يمكن تقسيم الإفصاح إلى عدة أنواع كما يلي:

أ- الإفصاح حسب كمية المعلومات ونوعيتها:

1- الإفصاح الكامل: والذي يشير إلى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدمي هذه التقارير، وهذا لا يعني عرض كافة التفاصيل التي حدثت في الشركة، وإنما يجب أن لا تزيد تكلفة المعلومة عن العائد

المتوقع أن تحققه، كما يجب أن لا تكون هذه المعلومات كثيرة ومتشعبة بحيث تقلل من استيعاب المستخدم لها، أي أن المقصود بالإفصاح الكامل هنا هـو كـل مـا يحتاجـه المستخدمون من معلومات ضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية (بني خالد 2006).

2- الإفصاح الكافي: المقصود به الحد الأدنى من المعلومات التي تمكن مسـتخدميها مـن اتخاذ القرارات دون ذكر أي معلومات غير مفيدة (بني خالد 2006).

3- الإفصاح العادل: يشير هذا المفهوم إلى تنوع المعلومات بحيث تغطي جميع احتياجـات مستخدمي البيانات دون التحيز إلى فئة منهم (بني خالد 2006).

ب- الإفصاح حسب الجهة المستقبلة للإفصاح:

1- الإفصاح الوقائي: وهو الموجه للمستثمر العادي الذي له قدرة محـددة علـى اسـتخدام المعلومات المالية لذلك يتم التركيز على أعلى درجـات الموضـوعية حتـى لا يسـاء استخدامها وحتى لو ترتب على ذلك استبعاد الكثير من المعلومات غير الملائمة ويعبـر هذا النوع عن الاتجاه التقليدي للإفصاح (الشيرازي 1990).

2- الإفصاح التثقيفي: يعبر عن الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي والذي ظهـر نتيجـة زيادة أهمية الملائمة باعتبارها إحدى أهم الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسـبية، فمن هنا لم يعد التركيز على المعلومات التي تتمتع بدرجة كبيرة من الموضوعية فقـط، وإنما أتسع النطاق ليشمل أي معلومات ملائمة تعتمد على التقدير الشخصي وتحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة للإفصاح عنها (مرعي 1993).

ج- الإفصاح حسب تأثره بالتشريعات واللوائح المنظمة لها.

1- الإفصاح الاختياري: وهو الإفصاح الذي تتحكم به الإدارة ويكون متماشيا مـع سـلوك الإدارة، فيتم الإفصاح عن بعض الأمور الإيجابية أو السلبية التي تحسن صورة الشركة وترفع ثقة المستثمر بالشركة، وقد أثبتت بعض الدراسات أن لحجم الشركة أثراً مباشراً على مستوى الإفصاح الاختياري (Chee & Adrian 1987).

2- الإفصاح الإجباري: هو الإفصاح الذي تتطلبه التشريعات والجهات المنظمـة للنشـاط الاقتصادي والذي يجبر الشركات على الإفصاح بالقدر الكافي مـن المعلومـات الـذي يضمن حماية حقوق المستخدمين لهذه البيانات من مساهمين ودائنين ويكفل بذلك تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وقد أثبتت الدراسات فعالية إصـدار التعليمـات الملزمة لرفع مستوى الإفصاح لدى الشركات (Saaydah 2005).

المقومات الأساسية للإفصاح

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على المقومات الرئيسية التالية:

أولاً : مستخدمو المعلومات المحاسبية:

يشمل مستخدمو المعلومات المحاسبية المالكون الحاليون، والمحتملون، والدائنون والمقرضون، والمحللون الماليون، والموظفون، والجهات الحكومية، وغيرهم من مستخدمي البيانات والقوائم المالية، ولذلك فإن تحديد الجهة التي ستستخدم البيانات المحاسبية يساعد على تحديد خصائص المعلومات التي سيفصح عنها سواء من ناحية المضمون أو الشكل.

حيث أن البيانات المستخدمة لجهه معينة قد لا تكون مهمة لجهة أخرى، ويرى بعض الباحثين أن المستثمر العادي ذو المهارة المحدودة هو من يجب التركيز علية ويرى آخرون أن المحلل المالي هو المستخدم الذي يجب أن يستهدف.

وأكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **(AICPA)**، على ضرورة تصميم القوائم المالية شكلاً ومضموماً بحيث تخدم الأغراض العامة أو العريضة لجميع الفئات المستخدمة لهذه القوائم وهي مالكي المنشأة، والدائنون، وإدارة المنشأة وغيرهم مع التركيز أساساً على احتياجات المالكين الحاليين والمحتملين والدائنين (مطر 2004).

ثانياً : أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

إن تحديد الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية يرتبط بملاءمة هذه المعلومات لمستخدميها، فقد تكون معلومات معينة ملائمة لجهة معينة وغير ملائمة لجهة أخرى (مطر 2004).

وبالتالي حتى تكون المعلومات ملائمة لجميع المستخدمين يجب أن تحقق الأهداف التالية (الجرن 2003):

- إعطاء معلومات مالية موثوقة بشأن الموارد والالتزامات التي على المنشأة ليتم تقييم مواطن القوة والضعف في المشروع، وكذلك تحديد مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته.
- إعطاء معلومات سليمة عن التغير في صافي موارد المشروع الناتجة عن نشاطاته الهادفة للربح، وذلك لإظهار العائد المتوقع على شكل توزيعات أرباح، وقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها ودفع الضرائب، وقدرتها على التوسع في عملياتها في المستقبل.

ثالثاً : طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تظهر المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في القوائم المالية كما يلي:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل الشامل.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- قائمة التدفقات النقدية.
- السياسـات المحاسـبية المتبعة والإيضـاحـات المرفقـة بالقـوائـم المالية.

يتوجب عرض المعلومات المحاسبية بطريقه مفهومة وترتيبها منطقياً والتركيـز علـى الجوهر وعرض المعلومات في مكان يسهل الإطلاع عليه، وعادة يتم الإفصاح عن المعلومـات ذات الآثار المهمة في صلب القوائم المالية، والإفصاح عن المعلومات الأخرى في الملاحظـات والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية أو في جداول ملحقة (مطر 2004).

ثانياً الإفصاح في النظرية المحاسبية

1- تمهيد

إن الوظيفة الأساسية للمحاسبة منذ نشوئها ولغاية ظهور الثورة الصناعية كانت عبـارة عن تسجيل كمي لعمليات المنشأة بهدف رعاية الشؤون المالية لأصحاب المنشأة، و لم تتغير هذه الطبيعة وبقي القياس الهدف الأساسي للمحاسبة، ولكن مع ظهور الثـورة الصـناعية بـرزت الوظيفة الأخرى للمحاسبة وهي الإفصاح، نظراً لتعدد المستفيدين والمهتمـين بـأمور المنشـأة المالية. ومن هنا ارتبط الإفصاح بظهور الشركات المسـاهمة وبالتـالي تـدخلت الحكومـات بتشريعات تضمن حد أدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، ونتيجة لهـذه التطـورات ظهرت عدد من الجمعيات المهنية التي كان لها الأثر الواضح في ضبط عملية الإفصاح، وكان أولها في اسكتلندا ثم تلتها عدد من الجمعيات في كل من إنكلترا وأمريكا وغيرها مـن الـدول. ورغم وجود عدد من التشريعات الضابطة إلا أن الإفصاح ظل في هذه الفتـرة محكومـاً بمـا ترغب الإدارة الإفصاح عنه (رضوان، 2003).

أدى عدم الاهتمام الكافي بالإفصاح في تلك الفترة بأزمة الكساد العظـيم عـام 1929م وبدأت بعده فترة جديدة من فترات تطور الإفصاح المحاسبي، حيث جاءت المبادرة الأولى مـن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1933م بتأكيده على ضرورة التزام مهنة المحاسـبة بمبدأ الإفصاح الشامل، وتم إنشاء هيئة الأوراق المالية الأمريكية عام 1934م لإصدار التعليمات

الملزمة للشركات المساهمة والمتعاملة بالبورصة بمراعاة الإفصاح الشامل، وفي العقود اللاحقة وبعد تأكد أهمية الإفصاح، مرت عدة مراحل من الاهتمام بأدوات الإفصاح وخاصـة القـوائم منها، وبقيت قائمتي المركز المالي والدخل القائمتين الرئيسيتين حتى فترة الثمانينيـات، حيـث أضيفت قائمتان جديدتان هما قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وذلك في عام 1987م في الولايات المتحدة الأمريكية، تبعها إصدار معايير دولية للإفصـاح عـن تلـك القوائم، وفي فترة التسعينيات من القرن الماضي وما تبعها بدأ الحديث عـن مجـالات أوسـع للإفصاح تناولت النواحي الاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى الموارد البشرية (رضوان، 2003).

2- النظرية المعاصرة للإفصاح

إن الاتجاه المعاصر فيما يتعلق بالإفصاح يتجه نحو الإفصاح التثقيفي الذي يهدف إلـى تقديم معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرارات، ويعتمد المفهوم المعاصر للإفصاح على عـدة اعتبارات هي (لطفي، 2006) :

أ- الهدف من الإفصاح تقديم معلومات تصلح لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

ب- أمكانية استعانة المستثمر قليل الخبرة بمكاتب الخدمات الاستشارية والمحللين الماليين.

ج- يتوجه هدف الإفصاح إلى توفير معلومات تجعل الأسواق المالية تتميز بالكفاءة مما يساهم في تحدد سعر عادل للسهم المستثمر به.

ثالثاً الإفصاح في ظل التشريعات الأردنية

لقد تناولت التشريعات الأردنية موضوع الإفصاح بصورة كافية وبما يضمن الحصول على معلومات ملائمة، من خلال مواد قانونية ملزمة تعالج التقارير الواجب نشرها وبنود المعلومات التي تحتويها هذه التقارير، إضافة إلى ضمان صحة المعلومات و ضمان تزويد هذه المعلومات ضمن مواعيد محددة بما يزيد من ملائمتها، وغير ذلك من المواد التي ساهمت في تحقيق مناخ آمن للبيئة الاستثمارية الأردنية.

وقد برهنت الدراسات الأخيرة أهمية بنود الإفصاح الواردة في هذه التشريعات لمستخدمي القوائم المالية، ودورها في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة (أبو نصار، ذنيبات 2005)، وفي يلي إيجاز لبعض هذه القوانيين.

نصت المادة (184) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 على أن تقوم الشركة المساهمة العامة بتنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية، كما ألزمت المادة (141) من قانون الشركات مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أن

يقوم بنشر تقريره السنوي والقوائم المالية للشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ إنعقاد الهيئة العامة.

كما صدرت تعليمات إفصاح الشركات المصدرة بموجب قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002، وعدلت بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2005/257) وتتكون هذه التعليمات من (24) مادة، تم التأكيد على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من قبل الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، وذلك كما هو مبين في المادة رقم (14) من تعليمات الإفصاح، وفيما يلي إيجاز لبعض هذه المواد:

نصت المادة (3) على قيام الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة الإفصاح عن نتائج أعمالها الأولية - بعد قيام دقق حساباتها بإجراء عملية المراجعة الأولية - والتي تشمل المركز المالي وبيان الدخل الشامل وبيان التغير في حقوق المساهمين و قائمة التدفقات النقدية و الإيضاحات حول القوائم المالية، خلال خمسة وأربعون يوماً من انتهاء سنتها المالية كحد أقصى، وتزويد الهيئة بنسخ عنها، ويجب أن تتضمن النتائج الأولية معلومات عن صافي الإيرادات، وصافي الربح، ومخصص ضريبة الدخل، وحقوق الأقلية بالأرباح، وصافي الربح العائد لمساهمي الشركة بعد اقتطاع مخصص الضريبة وحقوق الأقلية، ومقارنة بين نتائج السنة المالية الحالية مع أرقام السنة المالية السابقة، وخلاصة أعمال الشركة خلال السنة المالية.

أما المادة (4) فقد أشارت إلى أن على مجلس إدارة الشركة المصدرة لـلأوراق الماليـة إعداد وتزويد هيئة الأوراق المالية بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشـهر من انتهاء سنتها المالية ويجب أن يتضمن التقرير السنوي كلمة رئيس مجلس الإدارة، ووصـف لأنشطة الشركة خلال السنة المالية موضع البحث، وبيان أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسـماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذو السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي لدى الشـركة، والمخاطر التي تتعرض لها الشركة، ومعلومات عن الأرباح أو الخسائر، والأرباح الموزعـة، وصافي حقوق المساهمين، وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة، وأتعاب التـدقيق للشركة والشركات التابعة، ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وبيان بالعقود والمشـاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة، بالإضافة إلى معلومات حول توقع الإدارة عن أنشطتها المستقبلية.

وحسب المادة (6) فإنه على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بتقرير ربع ونصف سنوي مقارن ونشر هذه التقارير خلال فترة لا تتجاوز شهر من تاريخ انتهاء تلك الفترة.

أما المادة (8) فقد أشارت إلى أنه على الشركة المصدرة إعلام الهيئة دون إبطاء وإصدار بيان علني عند توفر أي معلومة جوهرية وخاصة فيما يتعلق بالتغيرات الجوهرية التي تطرأ على موجودات الشركة، والتزاماتها، وهيكل رأس المال، والتصنيف الائتماني للشركة، ومنتجات الشركة، والتغيرات في ملكية أسهم الشركة، والصفقات والعقود التي تعتمدها الشركة، والعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة في الشركة، والكوارث والحرائق وأثرها على المركز المالي، وأي خسائر مفاجئة، وقرارات مجلس الإدارة والتي تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها، وقرارات الهيئة العامة، وقرارات استقالة وتسجيل مجلس الإدارة، أو المدير العام، وتوقف الشركة أو أحد فروعها أو شركاتها التابعة أو مصانعها، والنزاعات والدعاوي القضائية وأثرها على المركز المالي لدى الشركة.

وحسب المادة (12) فإنه على الشخص المطلع في الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطياً عما يملكه هو وأقاربه من أوراق مالية خاصة بالشركة.

وحسب المادة (14) فقد إعتمدت الهيئة معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية وعلى جميع الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة إعداد بياناتها المالية وفقاً لهذه المعايير.

أما المادة (15) فقد بينت بأنه على مجلس إدارة الشركة المصدرة تشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة أعضاء من أعضائه الطبيعيين غير التنفيذيين، وتسمية أحدهم رئيساً للجنة، وإعلام اللجنة بذلك وبأي تغييرات تحصل عليها وأسباب ذلك.

كما نصت هذه التعليمات وحسب المواد (16،17،18) بإعتماد معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين لغايات تدقيق حسابات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، بالإضافة إلى الخصائص التي يجب أن يتمتع بها مدقق الحسابات كأن يكون حاصلاً على إجازة مزاولة المهنة سارية المفعول، وأن يكون عضواً في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، ومصنفاً بالفئة (أ) وفقاً لنظام تصنيف المدققين المعمول به، وأن يكون قد مارس المهنة بشكل متفرغ لمدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل بعد حصوله على إجازة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات.

ويجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات الخارجي للشركة ما يلي:

- تاريخ التقرير.
- أسم مكتب التدقيق، وأسم وتوقيع المدقق، ورقم رخصته، وفئة تصنيفه وعنوانه.

- البيانات المالية التي يشملها التقرير.
- إقرار بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.
- رأي المدقق في القوائم المالية، إن كانت أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

يتضح لنا ومن خلال إستعراض هذه المواد، بأن هذه التعليمات ساهمت وساعدت في تلبية إحتياجات مستخدمي البيانات المالية، كما ساهمت في تحسين عملية المقارنة سواء كانت هذه المقارنة داخل الشركة أو مع الشركات المتماثلة، وكما ساهمت في تحسين محتوى قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة التدفقات النقدية والمعلومات المتعلقة بالإدارة ومجلس الإدارة والسياسات المحاسبية، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية (أبونصار والذنيبات، 2005).

رابعاً العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية عدة عوامل يمكن أن تقسم إلى ما يلي (جرن، 2003):

أ. العوامل البيئية:

هنالك اختلاف في التقارير المالية التي تقدمها المؤسسات بين دولة وأخرى، لأسباب تتعلق بطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في هذه الدول والبيئة السائدة في تلك الدول.

ب. العوامل التي تتعلق بالمعلومات المالية التي يتوجب الإفصاح عنها:

تتلخص هذه العوامل بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، والخصائص التي يجب أن تتوفر بها، ومدى ملائمة هذه المعلومات للقرارات التي سيتخذها معظم المستفيدين من التقارير المالية وهل هنالك ثقة بهذه المعلومات ومدى قابليتها للتحقق والمقارنة، كما تؤثر تكلفة المعلومات على درجة الإفصاح، ويجب أن تكون الفائدة من المعلومات المفصح عنها أكبر من تكلفة إعدادها.

ج. عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية التي يتم الإفصاح عن بياناتها:

1. حجم المشروع، فالمنشآت الكبيرة لديها القدرة على تحمل التكاليف الناتجة عن زيادة حجم الإنتاج.

2. عدد المالكين، هناك علاقة بين درجة الإفصاح وعدد المالكين، لأن زيادة عـدد المـالكين يؤدي إلى الزيادة في الطلب على المعلومات المفصح عنها.

3. إدراج الشركة في الأسواق المالية، حيث يتطلب إدراج الشـركات فـي الأسـواق الماليـة إجراءات معينة للتسجيل وبالتالي يتوجب على الشركة التي ستدرج في هذه الأسواق الإفصـاح عن معلومات معينة لاستيفاء متطلبات الإدراج.

4. المدقق الخارجي، تتأثر درجة الإفصاح لدى الشركات بالمدقق الخارجي، حيث أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة بين حجم مكتب التدقيق وجودة الإفصاح (الحويطات، 2009).

5. عوامل أخرى، هناك عوامل أخرى تؤثر على درجة الإفصاح، منها على سبيل المثـال لا الحصر ربحية المنشأة، ورغبة الإدارة بالإفصاح، وأجهزة الإشراف والرقابـة علـى أعمـال الشركات.

الفصل الثالث

إختبار الفرضيات والتحليل الإحصائي والنتائج والتوصيات

- أسلوب جمع البيانات
- الأساليب الإحصائية المستخدمة
- مجتمع الدراسة وعينتها
- متغيرات الدراسة
- وصف متغيرات الدراسة
- نموذج الدراسة
- قياس جودة الإفصاح المحاسبي
- تفصيل المخالفات حسب سنوات الدراسة
- وصف المخالفات حسب القطاع الإقتصادي
- إختبار فرضيات الدراسة
- النتائج والتوصيات

الفصل الثالث

إختبار الفرضيات والتحليل الإحصائي والنتائج والتوصيات

سيتم في هذا الفصل إستعراض المنهجية التي تم إتباعها في تحديد مجتمع وعينة الدراسة وأساليب جمع البيانات والأساليب الإحصائية التي تم إستخدامها في تحليل البيانات والنتائج التي تم التوصل إليها وأخيراً توصيات الدراسة.

أسلوب جمع البيانات

اعتمد الباحث في تحديد الإطار النظري لهذه الدراسة على المراجع والدوريات والنشرات والتقارير والدراسات المرتبطة بمشكلة الدراسة، وتم جمع بيانات الدراسة عن طريق تحليل التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية والخدميه المساهمة العامة وعلى التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية للسنوات الممتدة بين عامي (2003 – 2009)، ويبين الملحق رقم (1) أسماء الشركات التي تم جمع بياناتها (عدد المخالفات، وربحية السهم، والقيمة الدفترية للسهم، وحصة السهم العادي من الأرباح الموزعة، وإجمالي الأصول) وتحليلها والتوصل إلى النتائج والتوصيات من واقع هذه البيانات، وكما هو مبين في هذا الفـصل.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم إستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة، فقد تم إستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للتعرف على الصفات الأساسية لمتغيرات الدراسة، وإستخدام اختبار بيرسون لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة ودرجة الارتباط بين هذه المتغيرات وتم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد لاختبار نموذج الدراسة، كما تم استخدام two independent samples t-test لاختبار مدى وجود فرق ذو دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح المقدم من قطاعي الصناعة والخدمات.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المسجلة لدى هيئة الأوراق المالية حتى نهاية عام 2009، ويبين الجدول رقم (2) مجتمع وعينة الدراسة مقسماً حسب قطاعي الصناعة والخدمات، حيث بلغ عدد شركات مجتمع الدراسة (229) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

وقد تم اختيار عينة الدراسة حسب المعايير التالية:

1- أن تكون الشركة صناعية أو خدمية ومدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وتم تداول أسهمها خلال الفترة التي تغطيها الدراسة والواقعة بين عام 2003 وحتى عام 2009.

2- أن لا يكون قد حدث اندماج أو اتحاد للشركة خلال الفترة التي تغطيها الدراسة، والممتده من عام 2003 وحتى عام 2009.

وقد بلغ عدد الشركات التي حققت الشروط المذكورة أعلاه خلال فترة الدراسة 114 شركة وكما هو مبين في الجدول رقم (2) تم استبعاد 12 شركة منها كون بياناتها متطرفة، أي أن هذه الشركات تحتوي على قيم كبيرة جداً أو صغيرة جداً مقارنة ببقية الشركات وبالتالي لاتعكس قيم هذه الشركات الإتجاه العام للبيانات وتؤثر عليها. وفي ضوء ذلك بلغ عدد شركات عينة الدراسة التي استخدمت في الدراسة 102 شركة.

الجدول رقم (2)

مجتمع وعينة الدراسة حسب القطاع

القطاع	مجتمع الدراسة	عينة الدراسة	النسبة المئوية	
			من مجتمع الدراسة	من العينة
الصناعي	94	49	%41	%48
الخدمي	135	53	%59	%52
المجموع	229	102	%100	%100

نلاحظ أن عدد مجتمع الدراسة الخاص بالقطاع الخدمي أكثر من القطاع الصناعي ولكن عند تطبيق معايير اختيار عينة الدراسة تم إستثناء عدد من شركات القطاع الخدمي أكثر من الشركات المستثناه من القطاع الصناعي وذلك بسبب كثرة الشركات الخدمية التي تم دمجها و تصفيتها و تأسيسها بعد عام 2003، وبالتالي ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن حجم عينة الدراسة لكلا القطاعين متقاربة، حيث أن عدد الشركات الصناعية تقل عن الشركات الخدميه بأربع شركات فقط.

متغيرات الدراسة

تضمنت الدراسة المتغيرات التالية:

المتغير التابع:

متغير عدد مخالفات الإفصاح Disclosure

لتحديد متغير مخالفات الإفصاح، تم الاعتماد على المعلومات المتوفرة في التقرير السنوي الخاص بهيئة الأوراق المالية والذي يبين قائمة بالشركات المخالفة لتعليمات الإفصاح المصدرة من قبل هيئة الأوراق المالية، حيث قام الباحث بحصر المخالفات الواردة في التقارير الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للسنوات 2003-2009.

إن الهدف من هذا المقياس هو قياس جودة الإفصاح، حيث أنه كلما قلت قيمة متغير مخالفات الإفصاح كلما زادت جودة الإفصاح المقدمة من قبل الشركة.

المتغيرات المستقلة:

1- ربحية السهم Earning Per Share (EPS)

تعتبر ربحية السهم واحده من أهم النسب التي يستخدمها محللو الاستثمارات لتقييم ربحية الشركة، وفي حالة عدم وجود أي أوراق مالية مخفضة (Dilutive) في هيكل رأس مال الشركة، فإن ربحية السهم تحسب بقسمة صافي الدخل مطروحاً منه حصص الأسهم الممتازة من الأرباح على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بالشركة خلال العام. وفي حال وجود أوراق مالية قابلة للتحويل أو حقوق اختيار متعلقة بالأسهم (Stock Options) أو غيرها من الأوراق المالية المخفضة لعائد السهم العادي في هيكل رأس المال بالشركة فإنه يجب حساب ربحية السهم العادية وربحية السهم المخفضة (معيار المحاسبة الدولي 33 "حصة السهم من الأرباح").

ونظراً لعدم وجود أوراق مالية قابلة للتحويل أو حقوق اختيار متعلقة بالأسهم لدى شركات عينة الدراسة فقد تم احتساب ربحية السهم كما هو مبين بالمعادلة التالية:

ربحية السهم = صافي الربح / المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة.

2- القيمة الدفترية للسهم Book Value Per Share

تمثل القيمة الدفترية للسهم، مجموع حقوق المساهمين الخاصة بالأسهم العادية مقسوما على عدد الأسهم العادية القائمة. ولغايات الدراسة تم حساب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

القيمة الدفترية للسهم = مجموع حقوق المساهمين/ عدد الأسهم القائمة.

3- حصة السهم العادي من الأرباح الموزعة Dividends Per Share (D)



يقيس هذا المؤشر حصة السهم الواحد من الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين، وتتأثر توزيعات الأرباح النقدية بعدة عوامل منها مرحلة النمو التي تمر بها الشركة ومدى توفر الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها. وسوف يتم احتساب حصة السهم من الأرباح النقدية الموزعة بالمعادلة التالية:

توزيعات السهم العادي = الأرباح النقدية الموزعة/ عدد الأسهم القائمة.

4- حجم الشركة Company Size

اعتمد الباحث في قياس حجم الشركة على مجموع أصول الشركة، حيث أنه من المتوقع أن تتوسع الشركات الكبيرة في الإفصاح عن نتائج أعمالها وعن أي أمور جوهرية مقارنة بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم لعدة أسباب منها (النبر، وغرايبة 1987):

1- إن عملية تجميع ونشر المعلومات مكلفة، وقد لا تتوفر للشركات الصغير الموارد الضرورية لمعالجة هذه العملية، ولكن نظراً لإنتشار الشركات الكبيرة في مناطق جغرافية واسعة، وحاجة الإدارة للرقابة والتخطيط، يتحتم على الإدارة توفير بيانات تفصيلية لأغراض داخلية يجعل تزويد العموم بمثل هذه المعلومات أمراً غير مكاف.

2- يزيد الإفصاح الكافي من ثقة المستثمر في الشركة وإدارتها، مما يسهل الحصول على التمويل الخارجي من خلال طرح أسهم للإكتتاب العام بكلفه منخفضة.

3- قد تشعر الشركات الصغيرة أن الإفصاح الكافي يؤثر على موقفها التنافسي.

5- نوع القطاع Type of Sector

تم تصنيف الشركات حسب القطاع الاقتصادي للشركة والمستخدم من قبل بورصة عمان للأوراق المالية حيث شملت الدراسة على قطاعين هما الصناعة والخدمات.

وصف متغيرات الدراسة

الجدول التالي يبن وصف لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من عام 2003 – 2009

جدول رقم (3)

وصف متغيرات الدراسة

متغير الدراسة	ادني قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مخالفات الإفصاح	1	21	6.62	3.85

متغير الدراسة	ادني قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أصول الشركة بالمليون	1.72	587.76	52.90	100.33
ربحية السهم العادي	-0.20	1.23	0.18	0.27
القيمة الدفترية للسهم	0.16	10.04	1.75	1.21
حصة السهم العادي من الأرباح الموزعة	0.00	0.69	0.09	0.14

يتضح من نتائج الجدول رقم (3) ما يلي:

1- متوسط مخالفات الإفصاح للشركات المساهمة العامة بلغ 6.62 مخالفة وبإنحراف معياري بلغ 3.85، وهذا يشير إلى وجود نسبة كبيرة من الشركات الملتزمة بتعليمات الإفصاح، كما هو مبين في الجدول رقم (5).

2- تراوح متوسط إجمالي أصول الشركات ما بين 2 مليون وحتى 590 مليون دينار ومتوسط حسابي قدره 52 مليون دينار.

3- نلاحظ بأن ربحية السهم للشركات المساهمة العامة تراوح ما بين 0.2- دينار إلى 1.23 أردني، وبإنحراف معياري قدره 0.27.

4- أما فيما يتعلق بالقيمة الدفترية للسهم، فنلاحظ أن غالبية الشركات قد حققت وبالمتوسط قيمة دفترية تتراوح ما بين 0.16 إلى 10.04، وبمتوسط حسابي بلغ 1.75 وبإنحراف معياري قدره 1.21.

5- كما نلاحظ بأن حصة السهم من الربح الموزع للشركات المساهمة العامة تراوح ما بين 0 وحتى 0.69، وبمتوسط حسابي بلغ 0.09 وإنحراف معياري 0.14.

نموذج الدراسة

قياس جودة الإفصاح المحاسبي

لتحديد متغير جودة الإفصاح المحاسبي، تم الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية، والتي تبين قوائم بالشركات المخالفة لتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية، حيث قام الباحث بحصر المخالفات الواردة بتلك التقارير للسنوات من 2003-2009. ويبين الجدول رقم (4) تكرار المخالفات وعدد الشركات، التي ارتكبتها خلال الفترة المذكورة، وقد تم اعتماد عدد المخالفات كمقياس لانخفاض جودة الإفصاح، وبالتالي فان الشركات التي يقل عدد المخالفات لديها يفترض أن يرتفع لديها جودة الإفصاح المحاسبي.

الجدول رقم (4)

عدد المخالفات لتعليمات الإفصاح، وعدد الشركات المخالفة خلال مدة الدراسة

(2003-2009)

عدد المخالفات	عدد الشركات	النسبة المئوية من حجم العينة
1	5	4.90
2	9	8.82
3	7	6.86
4	7	6.86
5	18	17.65
6	9	8.82
7	12	11.76
8	9	8.82
9	8	7.84
10	6	5.88
11	3	2.94
12	1	0.98
13	2	1.96
14	2	1.96
15	1	0.98

عدد المخالفات	عدد الشركات	النسبة المئوية من حجم العينة
16	1	0.98
20	1	0.98
21	1	0.98
المجموع	102	100.00

وعلى الرغم من أن جميع شركات العينة ارتكبت بعض المخالفات الخاصة بتعليمات الإفصاح خلال فترة الدراسة، إلا أن هذه المخالفات تتفاوت من الحد الأدنى والبالغ مخالفة واحدة لترتفع هذه المخالفات لتصل إلى 21 مخالفة، حيث يتركز عدد هذه المخالفات بين 2-10 مخالفات خلال فترة الدراسة، فقد بلغ عدد الشركات الواقعة ضمن هذه الفترة 85 شركة (أي أن 85 شركة ارتكبت من 2-10 مخالفات) أي ما نسبته 83.3% من مجموع الشركات.

كما نلاحظ أن الشركات التي ارتكبت 5 مخالفات هي الأكبر من حيث العدد فقد بلغ عددها 18 شركة وشكلت ما نسبته 17.65% من مجموع عدد شركات العينة، ولم يكن هنالك أي شركة لم ترتكب أي مخالفة خلال فترة الدراسة.

تفصيل المخالفات حسب سنوات الدراسة

يبين الجدول أدناه تفصيل عدد المخالفات لكل سنة من سنوات الدراسة، من حيث تكرارات المخالفات، والنسبة المئوية لتكرار المخالفات بالنسبة إلى عدد الشركات الداخلة بالعينة.

الجدول رقم (5)

عدد المخالفات وتكرار هذه المخالفات لكافة شركات العينة حسب سنوات الدراسة

عدد المخالفات	التكرار	النسبة المئوية
سنة 2009		
0	59	57.84
1	32	31.37
2	8	7.84
3	2	1.96
5	1	0.98

عدد المخالفات	التكرار	النسبة المئوية
سنة 2008		
0	56	54.90
1	40	39.22
2	5	4.90
3	1	0.98
سنة 2007		
0	43	42.16
1	40	39.22
2	16	15.69
3	3	2.94
سنة 2006		
0	32	31.37
1	48	47.06
2	20	19.61
3	1	0.98
4	1	0.98
سنة 2005		
0	18	17.65
1	54	52.94
2	19	18.63
3	6	5.88
4	5	4.90
سنة 2004		
0	14	13.73
1	45	44.12

عدد المخالفات	التكرار	النسبة المئوية
2	34	33.33
3	5	4.90
4	2	1.96
5	2	1.96
سنة 2003		
0	37	36.27
1	32	31.37
2	26	25.49
3	2	1.96
4	4	3.92
5	1	0.98

يتضح من الجدول أعلاه، أن 59 شركة من شركات العينة البالغ عددها (102) شركة لم ترتكب أية مخالفة بالإفصاح عام 2009، أي بنسبة 57.84% من العدد الإجمالي للعينة، وهذه النسبة مرتفعة نسبياً، كما نلاحظ من الجدول أن (32) شركة ارتكبت مخالفة واحدة أي ما نسبته 31.37% من إجمالي شركات العينة، وبالتالي فإن هناك 89.21% من شركات العينة ارتكبت مخالفة واحدة أو لم ترتكب أية مخالفات في سنة 2009، مما يدل على أن شركات العينة ملتزمة تقريباً بتعليمات الإفصاح. ويتضح أيضاً، أن 56 شركة من شركات العينة البالغ عددها (102) شركة لم ترتكب أية مخالفة بالإفصاح للعام 2008، أي بنسبة 54.90% من العدد الإجمالي للعينة، وهذه النسبة أيضاً مرتفعة، كما نلاحظ من الجدول أن (40) شركة ارتكبت مخالفة واحدة أو ما نسبته 39.22% من إجمالي عدد شركات العينة، أي أن ما يقارب 94.12% من الشركات ارتكبت مخالفة واحدة أو لم ترتكب أية مخالفة خلال العام 2008، وهذه نسبة مرتفعة جداً أيضاً، أي أن شركات العينة ملتزمة أيضاً نسبياً بتعليمات الإفصاح.

وبإستعراض باقي السنوات يلاحظ أن هنالك تحسن في مستوى جودة الإفصاح حيث يلاحظ إنخفاض عدد الشركات المخالفة في الأعوام 2007-2009 مقارنة بالسنوات 2003-2006. وقد يعود سبب هذا التحسن إلى كفاءة هيئة الأوراق المالية وقدراتها على مراقبة الشركات ومتابعتها وتوجيهها وحثها على القيام بالإفصاح، كما أن شركات العينة أيضاً قد

اكتسبت الخبرة والمعرفة بهذا المجال مع مرور الوقت واستفادت من توجيهات هيئة الأوراق المالية.

وصف المخالفات حسب القطاع الاقتصادي خلال فترة الدراسة

يبين الجدول رقم (6) متوسط المخالفات لفترة الدراسة (2003-2009)، لكل من قطاعي الصناعة والخدمات، والانحراف المعياري، حيث تم احتساب متوسط المخالفات باستخدام المعادلة التالية:

المتوسط الحسابي لمخالفات الشركة الواحدة خلال العام س=

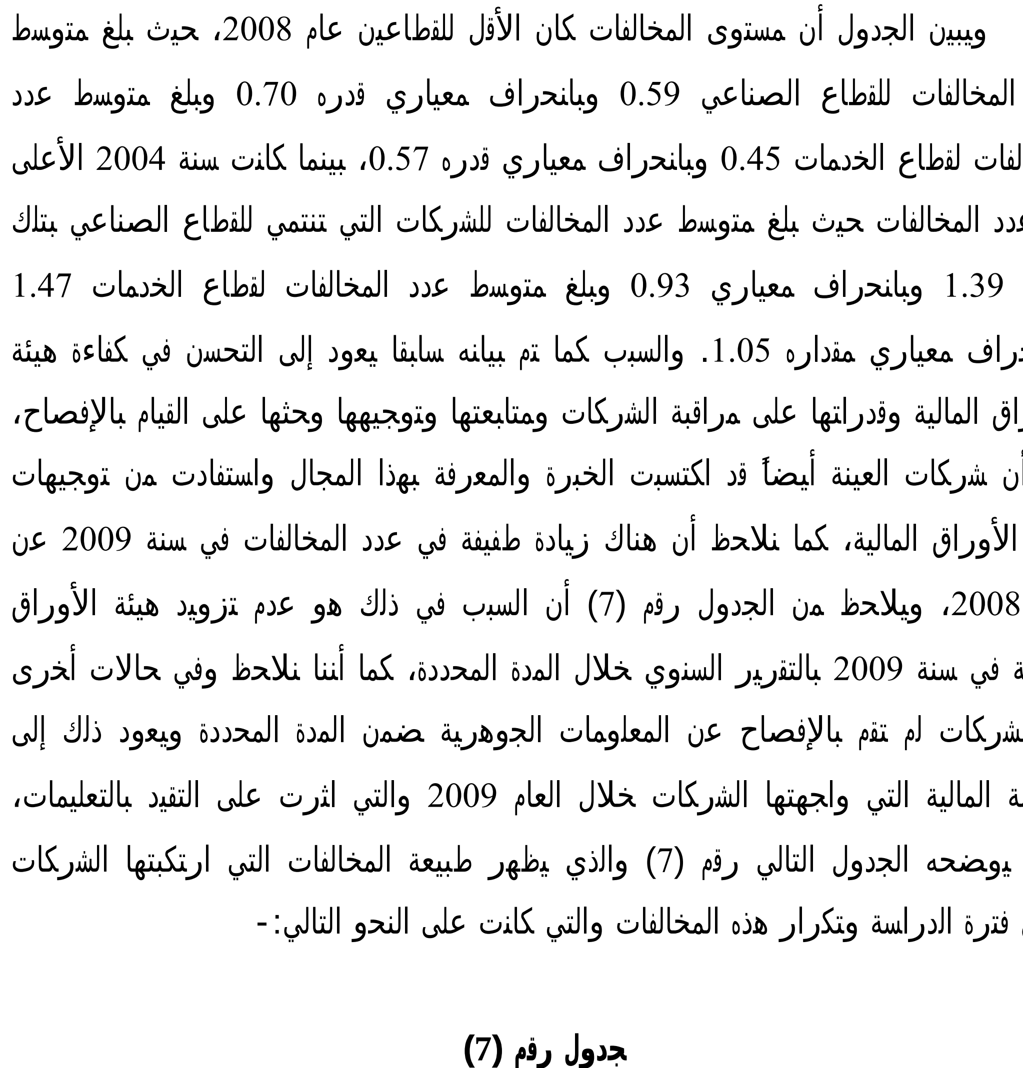
إجمالي مخالفات القطاع في السنة س
____
مجموع شركات القطاع في السنة س

الجدول رقم (6)

وصف مخالفات تعليمات الإفصاح لقطاعي الصناعة والخدمات خلال سنوات الدراسة

القطاع الاقتصادي	الوصف الإحصائي	سنة 2009	سنة 2008	سنة 2007	سنة 2006	سنة 2005	سنة 2004	سنة 2003	جميع السنوات
الصناعي	المتوسط الحسابي	0.61	0.59	0.65	0.82	1.33	1.39	0.98	6.37
	الانحراف المعياري	0.95	0.70	0.69	0.83	1.07	0.93	1.09	4.13
الخدمات	المتوسط الحسابي	0.55	0.45	0.92	1.04	1.23	1.47	1.19	6.85
	الانحراف المعياري	0.75	0.57	0.90	0.76	0.91	1.05	1.11	3.59
الإجمالي	المتوسط الحسابي	0.58	0.52	0.79	0.93	1.27	1.43	1.09	6.62
	الانحراف المعياري	0.85	0.64	0.81	0.80	0.99	0.99	1.10	3.85

يتضح من الجدول أعلاه، أن المتوسط الحسابي لعدد مخالفات تعليمات الإفصاح لقطاعي الصناعة والخدمات كان متقارباً خلال سنوات الدراسة، على الرغم من وجود فروقات طفيفة بين المتوسطات. وسيتم اختبار ذلك من خلال الفرضية الخامسة لبيان ما إذا كان هنالك فرق ذو دلالة إحصائية بين القطاعين.



ويبين الجدول أن مستوى المخالفات كان الأقل للقطاعين عام 2008، حيث بلغ متوسط عدد المخالفات للقطاع الصناعي 0.59 وبانحراف معياري قدره 0.70 وبلغ متوسط عدد المخالفات لقطاع الخدمات 0.45 وبانحراف معياري قدره 0.57، بينما كانت سنة 2004 الأعلى في عدد المخالفات حيث بلغ متوسط عدد المخالفات للشركات التي تنتمي للقطاع الصناعي بتلك السنة 1.39 وبانحراف معياري 0.93 وبلغ متوسط عدد المخالفات لقطاع الخدمات 1.47 وبانحراف معياري مقداره 1.05. والسبب كما تم بيانه سابقا يعود إلى التحسن في كفاءة هيئة الأوراق المالية وقدراتها على مراقبة الشركات ومتابعتها وتوجيهها وحثها على القيام بالإفصاح، كما أن شركات العينة أيضاً قد اكتسبت الخبرة والمعرفة بهذا المجال واستفادت من توجيهات هيئة الأوراق المالية، كما نلاحظ أن هناك زيادة طفيفة في عدد المخالفات في سنة 2009 عن سنة 2008، ويلاحظ من الجدول رقم (7) أن السبب في ذلك هو عدم تزويد هيئة الأوراق المالية في سنة 2009 بالتقرير السنوي خلال المدة المحددة، كما أننا نلاحظ وفي حالات أخرى أن الشركات لم تقم بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية ضمن المدة المحددة ويعود ذلك إلى الأزمة المالية التي واجهتها الشركات خلال العام 2009 والتي اثرت على التقيد بالتعليمات، وكما يوضحه الجدول التالي رقم (7) والذي يظهر طبيعة المخالفات التي ارتكبتها الشركات خلال فترة الدراسة وتكرار هذه المخالفات والتي كانت على النحو التالي:-

جدول رقم (7)

طبيعة المخالفات التي ارتكبتها الشركات خلال فترة الدراسة

السنة	طبيعة المخالفة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
2009	لم يتضمن التقرير السنوي بعض البنود المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاح.	9	8
	لم تزود الهيئة بالتقرير السنوي خلال المدة المحددة.	5	11
	لم تفصح عن المعلومات الجوهرية ضمن المدة المحددة.	12	6
	لم تزود الهيئة بنتائج الأعمال الأولية خلال المدة المحددة.	2	3
	لم يتضمن التقرير نصف السنوي بعض البنود المطلوبة بموجب	1	0

السنة	طبيعة المخالفة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
	تعليمات الإفصاح.		
	لم تقم بإصدار بيان علني يؤكد أو ينفي خبر منشور في إحدى وسائل الإعلام عن الشركة.	1	1
2008	لم يتضمن التقرير السنوي بعض البنود المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاح.	5	8
	لم تزود الهيئة بالتقرير نصف السنوي خلال المدة المحددة.	6	3
	لم يتضمن التقرير السنوي بعض البنود المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاح وعدم إقرار مجلس الإدارة بعدم وجود أمور جوهرية تؤثر على عمل الشركة وبالمسؤولية عن إعداد البيانات وصحة ودقة واكتمال البيانات.	0	3
	الشركة التي خالفت المادة (4/هـ) من تعليمات الإفصاح ونصها: 1- إقرار من مجلس إدارة الشركة بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية 2- إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة. 3- إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.	1	0
	مخالفة أحكام المادة (107/أ) ونصها [تقديم بيانات غير صحيحة أو مضللة في أي من الوثائق التي يتم تقديمها إلى الهيئة] من قانون الأوراق المالية.	1	0
	لم تقم بإصدار بيان علني يؤكد أو ينفي خبر منشور في إحدى	0	1

السنة	طبيعة المخالفة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
	وسائل الإعلام عن الشركة.		
	لم تزود الهيئة بنتائج الأعمال الأولية خلال المدة المحددة.	2	3
	لم تزود الهيئة بالتقرير السنوي خلال المدة المحددة.	11	5
	لم تفصح عن المعلومات الجوهرية ضمن المدة المحددة.	2	0
	لم تقم بمراعاة معايير المحاسبة الدولية عند إعداد بياناتها المالية.	1	1
2007	لم يتضمن التقرير السنوي المعلومات المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاح.	16	27
	لم تزود الهيئة بالتقرير السنوي خلال المدة المحددة.	8	9
	لم تفصح عن المعلومات الجوهرية ضمن المدة المحددة.	4	9
	لم تزود الهيئة بنتائج الأعمال الأولية خلال المدة المحددة.	2	4
	لم يتم إعلام الهيئة ضمن المدة المحددة عن تملك (5%) أو أكبر من الأوراق المالية لشركة مصدرة ولم تفصح عن النية من الشراء عند وصول الملكية إلى نسبة (10%).	1	0
	لم تلتزم بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد بياناتها المالية.	1	0
2006	لم تفصح عن المعلومات الجوهرية ضمن الوقت المحدد.	6	14
	لم تزود الهيئة بنتائج الأعمال الأولية خلال الفترة المحددة.	1	2
	لم يتضمن التقرير السنوي بعض البنود المطلوبة بموجب التعليمات.	25	34
	لم تزود الهيئة بالتقرير نصف السنوي خلال المدة المحددة.	8	5
2005	عدم احتواء التقرير السنوي لبعض البنود المطلوبة.	33	33
	عدم تزويد الهيئة بالتقرير السنوي خلال المدة المحددة.	9	11
	عدم تزويد الهيئة بنسخة عن نتائج الأعمال الأولية خلال المدة المحددة قانوناً.	7	8
	عدم إعلام الشخص المطلع في الشركة الهيئة عما يملكه من أسهم	2	0

السنة	طبيعة المخالفة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
	مصدرة في تلك الشركة وعن التغيرات الطارئة عليها.		
	عدم تزويد الهيئة بالتقرير النصف سنوي خلال المدة المحددة.	7	7
	عدم مراجعة التقرير النصف سنوي من قبل مدقق الحسابات.	4	2
	عدم إفصاح الشركة المصدرة عن المعلومة الجوهرية المتعلقة بتشكيل مجلس إدارتها.	3	2
	عدم قيام الشركة المصدرة بإعلام الهيئة بالمعلومة الجوهرية المتعلقة بقرارات مجلس الإدارة التي تؤثر على سعر السهم.	0	1
	عدم الإفصاح عما يمتلكه الشخص المطلع من أوراق مالية وعدم إعلام الهيئة عن تملك (5%) من ورقة مالية معينة وعدم الإفصاح عن النية من الشراء عند وصولها إلى (10%).	0	1
2004	لم تفصح عن الأمور الجوهرية والأحداث الهامة التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية.	2	4
	لم تزود الهيئة بنتائج الأعمال الأولية.	13	13
	لم تزود الهيئة بالتقرير نصف السنوي.	8	12
	لم تفصح عن بيانات الفترة الانتقالية الناجمة عن تغير السنة المالية.	16	15
	لم تتضمن تقاريرها السنوية كافة المعلومات المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاح.	29	33
	لم تزود الهيئة بأسباب تحفظ مدقق حساباتها عن بياناتها السنوية.	0	1
2003	لم تزود الهيئة بنتائج أعمالها الأولية ضمن الموعد المحدد.	15	24
	لم تزود الهيئة بالتقرير السنوي ضمن الموعد المحدد.	27	30
	لم تتضمن تقاريرها السنوية كافة المعلومات المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاح.	4	6
	لم تزود الهيئة برأيها الخطي حول تقرير مدقق حساباتها الذي	2	3

قطاع الخدمات	قطاع الصناعة	**طبيعة المخالفة**	السنة
		أورد تحفظاً على حساباتها.	

يتضح من الجدول أعلاه أن غالبية هذه المخالفات تقع ضمن ثلاثة بنود رئيسة، وبالرجوع إلى تعليمات إفصاح الشركات والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، يمكن تحديد وتفصيل هذه المخالفات إلى المواد التي تمت مخالفتها من قبل الشركات وكما هو مبين فيما يلي:

أ- عدم تزويد هيئة الأوراق المالية بالتقارير المالية وضمن المدد المحددة بتعليمات إفصاح الشركات.

ب- عدم إفصاح الشركات عن المعلومات الجوهرية وضمن المدد المحددة وخاصة فيما يتعلق بالأمور التالية:

1- التغيرات الهامة التي تطرأ على موجودات الشركة أو الألتزامات المترتبة عليها أو هيكل رأس المال أو التصنيف الإئتماني للشركة أو منتجات الشركة أو التغيرات في ملكية أسهم الشركة.

2- الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة وأثرها على ربحية الشركة ومركزها المالي.

3- العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة والتي لها أثر مادي على أرباح الشركة أو مركزها المالي.

4- الكوارث والحرائق وأثرها على المركز المالي للشركة.

5- قرارات مجلس الإدارة الهامة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية.

6- قرارات الهيئة العامة للشركة.

7- تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة.

8- توقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل وسبب هذا التوقف.

9- أي نزاعات قضائية أو عمالية والتي يكون لها أثر مادي على المركز المالي لدى الشركة.

ج- عدم تضمين التقارير المالية بعض البنود المحددة والمبينة في تعليمات إفصاح الشركات

المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، ومنها على سبيل المثال:

1- كلمة رئيس مجلس الإدارة.
2- تقرير مجلس الإدارة.
3- البيانات المالية السنوية للشركة مدققه من قبل مدققي حساباتها ومقارنة مع السنة السابقة.
4- تقرير مدققي حسابات الشركة.
5- إقرار من مجلس الإدارة بعدم وجود أي أمور جوهرية تؤثر على إستمرارية الشركة وبمسؤولية المجلس عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال وإقرار بصحة ودقة وإكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.

والجدول التالي يبين ترتيب المخالفات تنازلياً حسب تكرار المخالفة التي أوقعت على الشركات وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2003 - 2009.

جدول رقم (8)

ترتيب المخالفات التي ارتكبتها الشركات خلال فترة الدراسة وحسب تكرارها

طبيعة المخالفة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
لم يتضمن التقرير السنوي بعض البنود المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاح.	121	152
لم تزود الهيئة بالتقرير السنوي خلال المدة المحددة.	60	66
لم تزود الهيئة بنتائج الأعمال الأولية خلال المدة المحددة.	42	57
لم تفصح عن المعلومات الجوهرية ضمن المدة المحددة.	29	36
لم تزود الهيئة بالتقرير نصف السنوي خلال المدة المحددة	29	27
لم تفصح عن بيانات الفترة الانتقالية الناجمة عن تغير السنة المالية.	16	15
عدم مراجعة التقرير النصف سنوي من قبل مدقق الحسابات.	4	2
لم تزود الهيئة بأسباب تحفظ مدقق حساباتها عن بياناتها السنوية.	2	4
لم تقم بمراعاة معايير المحاسبة الدولية عند إعداد بياناتها المالية.	2	1

طبيعة المخالفة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
لم تقم بإصدار بيان علني يؤكد أو ينفي خبر منشور في إحدى وسائل الإعلام عن الشركة.	1	2
عدم إعلام الشخص المطلع في الشركة الهيئة عما يملكه من أسهم مصدرة في تلك الشركة وعن التغيرات الطارئة عليها.	2	0
لم يتم إعلام الهيئة ضمن المدة المحددة عن تملك (5%) أو أكبر من الأوراق المالية لشركة مصدرة ولم تفصح عن النية من الشراء عند وصول الملكية إلى نسبة (10%).	1	1
لم يتضمن التقرير نصف السنوي بعض البنود المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاح.	1	0
مخالفة أحكام المادة (107/أ) ونصها [تقديم بيانات غير صحيحة أو مضللة في أي من الوثائق التي يتم تقديمها إلى الهيئة] من قانون الأوراق المالية.	1	0
الشركة التي خالفت المادة (4/هـ) من تعليمات الإفصاح ونصها: 1- إقرار من مجلس إدارة الشركة بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية 2- إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة. 3- إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.	1	0

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود تشابه وتقارب في تكرار مخالفه الإفصاح التي تم ارتكابها من كلا القطاعين، كما يلاحظ بأن طبيعة هذه المخالفات تتعلق بالإفصاحات التي يتوجب على الشركة تقديمها عن نتائج أعمالها السنوية وفي نهاية سنتها المالية، هذا وسيتم إختبار مدى

التشابه في طبيعة مخالفات الإفصاح المقدم لكلا القطاعين من خلال إختبارالفرضية الخامسة للدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة:

قبل اختبار فرضيات الدراسة، تم التأكد من إتباع متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة للتوزيع الطبيعي، وذلك باستخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، حيث تبين أن قيمة Sig للمتغير التابع (عدد المخالفات) أكبر من مستوى الدلالة 5%، مما يدل على أن المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي وتم استخدام نفس الاختبار، للتأكد من إتباع المتغيرات المستقلة للتوزيع الطبيعي، وهي ربحية السهم، والقيمة الدفترية للسهم، والأرباح الموزعة، وحجم الأصول، حيث تبين أن قيمة Sig لكافة هذه المتغيرات أكبر من مستوى الدلالة 5%، أي أن كافة المتغيرات المستقلة تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية الأولى

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وربحية السهم للشـركات المدرجة في بورصة عمان.

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال استخدام اختبار بيرسون حيث تم قياس درجة الارتباط بين عدد مخالفات الإفصاح وربحية السهم والجدول التالي يبين النتائج الخاصة بهذه الفرضية

الجدول رقم (9)

نتيجة اختبار الارتباط لعينة الدراسة بين عدد مخالفات الإفصاح وربحية السهم

(درجة الارتباط) R	(درجة المعنوية) Sig.
-0.20	0.04

ونلاحظ أن نتيجة اختبار ارتباط بيرسون لعينة الدراسة بين المتغيرين التابع والمستقل (عدد مخالفات الإفصاح وربحية السهم) أظهرت درجة إرتباط بلغت سالب 0.20 وهي علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين حيث كانت الدلالة الإحصائية (2-tailed significance sig) تساوي 0.04 وهي اقل من 0.05، مما يعنى انه كلما زادت ربحية السهم كلما قل عدد مخالفات الإفصاح في تلك الشركة أي أن الشركات التي تتميز بربحية جيدة تمتاز بإفصاح جيد

وبالتالي تم رفض الفرضية والتي تنص على عدم وجود **علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وربحية السهم للشركات المدرجة في بورصة عمان.**

توافقت نتيجة إختبار هذا الفرضية مع الإطار النظري، حيث أنه من المتوقع أن تتوسع الشركات في الإفصاح عن نتائج أعمالها و عن أي أمور جوهرية في حال الإرتفاع في ربحيتها، لما له من أثر إيجابي على القيمة السوقية للسهم.

توافقت هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة، فقد أظهرت دراسة (الحويطات 2009) و **(Muhammad, et, al, 2004)** و **(Wang & Chang, 2008)** و **Cheung, et, al. (2010)**، وجود علاقة طردية دالة إحصائياً ما بين جودة الإفصاح المحاسبي وربحية الشركة.

وقد خالف هذه النتيجة دراسة (الجرن 2003) و (المهندي 2004)، حيث لم تشر نتائج الدراستين إلى وجود علاقة إرتباط بين المتغيرين دالة إحصائياً.

الفرضية الثانية

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح والقيمة الدفترية للسـهم للشركات المدرجة في بورصة عمان.

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال استخدام اختبار بيرسون حيث تم قياس درجة الارتباط بين عدد مخالفات الإفصاح والقيمة الدفترية للسهم للشركات المدرجة في بورصة عمان والجدول التالي يبين النتائج الخاصة بهذه الفرضية

الجدول رقم (10)

نتيجة اختبار الارتباط لعينة الدراسة بين عدد مخالفات الإفصاح والقيمة الدفترية للسهم

(درجة الارتباط) R	(درجة المعنوية) Sig.
-0.265	0.007

ونلاحظ أن نتيجة اختبار الارتباط لعينة الدراسة بين المتغيرين التابع والمستقل (عدد مخالفات الإفصاح والقيمة الدفترية لسهم الشركة) قد أظهرت درجة إرتباط بلغت سالب 0.265 وهي علاقة عكسية بين المتغيرين وكانت الدلالة الإحصائية (2-tailed significance sig) تساوي 0.007 وهي اقل من 0.05 مما يعني وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح والقيمة الدفترية للسهم، مما يعنى انه كلما زادت القيمة الدفترية للسهم كلما

قل عدد مخالفات الإفصاح في تلك الشركة أي أن الشركات التي تتميز بقيمة دفترية عاليه للسهم تمتاز بإفصاح جيد وبالتالي تم رفض الفرضية والتي تنص على عدم وجود **علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح والقيمة الدفترية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان.**

تعد القيمة الدفترية للسهم مؤشرأ آخر على مدى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح وبالتالي زيادة قيمة الشركة وتعظيم حقوق المالكين، لذلك توافقت نتيجة هذا الفرضية مع الإطار النظري، حيث أنه من المتوقع أن تتوسع الشركات في الإفصاح عن نتائج أعمالها و عن أي أمور جوهرية في حال إرتفاع هذا المؤشر، لما له من أثر إيجابي على القيمة السوقية للسهم.

توافقت نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (Wang & Chang, 2008)، التي بينت وجود علاقة طردية دالة إحصائياً ما بين جودة الإفصاح المحاسبي والقيمة الدفترية للسهم.

وقد خالفة هذه النتيجة دراسة (**Marta, 2007**)، حيث لم تشر نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط دالة إحصائياً.

الفرضية الثالثة:

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وحصة السهم العادي من الأرباح الموزعة للشركات المدرجة في بورصة عمان.

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال استخدام اختبار بيرسون حيث تم قياس درجـة الارتبـاط بين عدد مخالفات الإفصاح وحصة السهم العادي من الأرباح الموزعة للشركات المدرجة فـي بورصة عمان والجدول التالي يبين نتائج اختبار الفرضية.

الجدول رقم (11)

نتيجة اختبار الارتباط لعينة الدراسة بين عدد مخالفات الإفصاح وحصة السهم العادي من الأرباح الموزعة

(درجة الارتباط) R	(درجة المعنوية) Sig.
-0.156	0.117

ونلاحظ أن نتيجة اختبار الارتباط لعينة الدراسة بين المتغيرين التابع والمستقل (عدد مخالفات الإفصاح وحصة السهم العادي من الأرباح الموزعة) بلغت سالب 0.156 وهي علاقة عكسية ضعيفة بين المتغيرين حيث بلغت الدلالة الإحصائية (2-tailed significance sig) 0.117

وهي اكبر من 0.05 مما يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وحصة السهم العادي من الأرباح الموزعة، وبالتالي تم قبول الفرضية العدمية **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وحصة السهم العادي من الأرباح الموزعة للشركات المدرجة في بورصة عمان.**

والسبب جراء وجود علاقة عكسية غير دالة إحصائياً بين مخالفات الإفصاح وحصة السهم العادي من الأرباح الموزعة، يعود إلى أنه خلال فترة الدراسة الممتدة بين عامي (2003-2009) لم تقم (24) شركة صناعية وخدمية من إجمالي شركات العينة البالغه (102) شركة أي مانسبته 24%، بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين مهما زادت أو انخفضت المخالفات ، كما أن غالبية إدارة الشركات تبنت سياسة توزيع ربح ثابتة في كل سنة مهما تغيرت الظروف المحيطة بالشركات سواء زادت مخالفات الإفصاح أو انخفضت، لأن حصة السهم العادي من الأرباح الموزعة تعد مؤشراً أساسيا يعتمد عليه وخاصة المستثمر في تقييم الشركات، وبالتالي قد يكون الاختلاف والتذبذب الكبير لهذا المؤشر من سنة إلى أخرى له أثر سلبي مباشر على سعر السهم السوقي (Robinson, et, al. 2009).

الفرضية الرابعة:

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وحجم الشركات المدرجة في بورصة عمان.

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال استخدام اختبار بيرسون حيث تم قياس درجـة الارتبـاط بين عدد مخالفات الإفصاح وحجم الشركات المدرجة في بورصة عمان والجدول التـالي يبـين نتائج اختبار الفرضية

الجدول رقم (12)

نتيجة اختبار الارتباط لعينة الدراسة بين عدد مخالفات الإفصاح وحجم الشركة

(درجة الارتباط) R	(درجة المعنوية) Sig.
0.644	0.00

ونلاحظ أن نتيجة اختبار الارتباط لعينة الدراسة بين المتغيرين التابع والمستقل (عدد مخالفات الإفصاح وحجم الشركة) R قد بلغت 0.644 وهي علاقة عالية وموجبة بين المتغيرين وكانت الدلالة الإحصائية (2-tailed significance sig) تساوي 0.00 وهي اقل من 0.05 مما

يعني وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وحجم الشركة، مما يعنى انه كلما زادت حجم الشركة كلما زاد عدد مخالفات الإفصاح في تلك الشركة أي أن الشركات التي تتميز بحجم كبير تمتاز بإفصاح غير جيد وبالتالي تم قبول فرضيات الإثبات، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وحجم الشركة للشركات المدرجة في بورصة عمان.

لم تتوافق نتيجة إختبار هذا الفرضية مع بعض الدراسات السابقة، ويمكن تبرير نتيجة إختبار الفرضية بالتالي:

1- جاءت تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لجميع الشركات بغض النظر عن حجمها، وبالتالي فإن إصدار تعليمات خاصة بالشركات كبيرة الحجم قد يساهم في رفع مستوى الإفصاح لدى الشركات كبيرة الحجم.

2- أغلب الدراسات المحلية إرتكزت في قياس جودة الإفصاح الذي تقدمه الشركات بالإستناد إلى آراء المهتمين بالقوائم المالية والتي تم جمعها من خلال أسلوب الإستبيان، أما هذه الدراسة فقد قامت بقياس جودة الإفصاح، من **خلال مؤشر فعلي وهو عدد المخالفات التي أرتكبتها الشركات والتي تحققت ليس فقط من خلال عدم إفصاح هذه الشركات عن معلومات في القوائم المالية فقط،** وإنما عن جميع المعلومات التي من المفترض أن تقوم الشركة بالإفصاح عنها، حسب البنود الواردة بتعليمات الإفصاح.

جاءت نتيجة إختبار هذه الفرضية مخالفة لدراسة (النبر وغرايبة 1987) و (المهندي 2004) و (المهندي و صيام 2007) و (Muhammad, et, al, 2004) و (Marta, et, al. 2007). والتي أظهرت وجود علاقة طردية دالة إحصائياً ما بين جودة الإفصاح المحاسبي وحجم الشركة.

أما دراسة (الجرن، 2003) و (بني خالد 2006) و (Curuk, 2007) و (Dahawy, 2009)، فلم تشر النتائج إلى وجود علاقة إرتباط دالة إحصائياً.

اختبار نموذج الدراسة "اختبار أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع"

سيتم في هذا الجزء دراسة اثر المتغيرات المستقلة (ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم وحصة السهم العادي من الأرباح الموزعة وحجم الأصول) على التنبؤ بعدد مخالفات الإفصاح وبالتالي جودة الإفصاح من خلال استخدام **اختبار الانحدار المتعدد**. وقد تم اختبار هذه الفرضية (النموذج) من خلال علاقة **الارتباط المتعدد** بين عدد مخالفات الإفصاح (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة (ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم وحصة السهم العادي من الأرباح

الموزعة وحجم الأصول) والجدول التالي يلخص نتيجة هذا الاختبار.

الجدول رقم (13)

نتيجة اختبار الانحدار المتعدد لعينة الدراسة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

(درجة المعنوية) Sig.	F	Adj R^2	R^2	(درجة الارتباط) R
0.00	41.532	0.613	0.632	0.795

واظهر التحليل الإحصائي أن قيمة ***R*** للعلاقة بين المتغير التابع (عـدد مخالفـات الإفصـاح) والمتغيرات المستقلة قد بلغت 0.795 وبمستوى دلالة ***sig*** = 0.00 وهو اقل من 0.05 وهي علاقة قوية وذات دلالة إحصائية، كما اظهر التحليل أن قيمة ***R^2*** قد بلغت 0.632 وقيمة ***F*** = 41.532 وبمستوى دلالة ***sig*** = 0.00 وهو اقل من 0.05 مما يعني أن للنموذج القدرة على التنبؤ بعدد مخالفات الإفصاح من خلال المتغيرات المستقلة، والجدول التالي يبين قيم أطـراف معادلة النموذج.

الجدول رقم (14)

متغيرات نموذج الانحدار المتعدد

Sig.	t	Beta	B	
0.00	15.91		6.90	الثابت
0.82	-0.23	-0.03	-0.71	**حصة السهم من الأرباح الموزعة**
0.00	12.08	0.80	0.03	**حجم الأصول**
0.03	-2.20	-0.18	-0.56	**القيمة الدفترية للسهم**
0.00	-3.10	-0.34	-4.81	**ربحية السهم**

والجدول أعلاه يظهر أن جميع المتغيرات المستقلة لها دلالة إحصائية حيث كانت قيمـة ***sig*** اقل من 0.05 باستثناء المتغير المستقل حصة السهم من الإرباح الموزعة والذي لم يكن له دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة ***sig***= 0.82 وهي اكبر من 0.05 مما يعنـي عـدم وجـود دلالـة إحصائية له في النموذج.

ولدى مقارنة نتائج قيمة Beta كما هو مبين في الجدول أعلاه مع الإرتباط لكل متغيـر علـى حده مع عدد المخالفات، نلاحظ توافق أتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فـي

الفرضيات و النموذج.

النمـــوذج

عدد مخالفات الإفصاح = 0.03 حجم الأصول بالشركة - 4.81 ربحية السهم -0.56 القيمة الدفترية للسهم -0.71 حصة السهم من الأرباح الموزعة +6.90.

الفرضية الخامسة

Ho: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح المقـدم مـن قطـاعي الصـناعة والخدمات.

ولاختبار هذه الفرضية تم اعتبار أن كل قطاع من القطاعين يشكل عينة مستقلة وتم دراسة مخالفات الإفصاح في كل قطاع على حده والجدول التالي يلخص وصف مخالفات الإفصاح (المتوسط الحسابي لعدد مخالفات الإفصاح والانحراف المعياري) في كل قطاع خلال فترة الدراسة من 2003- 2009.

جدول رقم (15)

وصف مخالفات الإفصاح في القطاع الصناعي والخدمات خلال عام 2003-2009

القطاع	عدد الشركات	عدد المخالفات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخدمات	53	363	6.85	3.59
الصناعي	49	312	6.37	4.13
الإجمالي	102	675	6.62	3.85

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي للمخالفات لدى الشركات الخدمية بلغ 6.85 وبانحراف معياري 3.59 بينما بلغ المتوسط الحسابي للشركات الصناعية 6.37 وبانحراف معياري 4.13 أي أن متوسط مخالفات الإفصاح لدى قطاع الخدمات أعلى قليلاً منه من قطاع الصناعي ولاختبار إن كان هذا الفرق ذو دلالة إحصائية فقد تم تحليل البيانات من خلال استخدام اختبار التحليل الإحصائي لعينتين مستقلتين two independent samples t-test . والجدول التالي يلخص نتائج تحليل الاختلافات في عدد مخالفات الإفصاح بين القطاع الخدمي والقطاع الصناعي

جدول رقم (16)

اختبار الفرضية أثر القطاع على عدد مخالفات الإفصاح two independent samples t-test

الفرضية الخامسة	الانحراف المعياري	F	Sig.	t	Sig. مستوى الدلالة
اثر القطاع على عدد المخالفات	على افتراض تساوي الانحراف المعياري للقطاعين	0.10	0.76	-0.63	0.53
	على افتراض عدم تساوي الانحراف المعياري للقطاعين			-0.63	0.53

ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة F بلغت 0.1 وبمستوى دلالة 0.76 وبما أن مستوى الدلالة هو اكبر من 0.05 مما يعني أننا سنختبر الفرضية من خلال قيمة t على افتراض تساوي الانحرافات المعياري للقطاعين -علما بأن قيمة t والقيمة المعنوية لها كانت متساوية في حال افتراض تساوي الانحرافات أو عدم تساويهم- ونلاحظ أن مستوى الدلالة لقيمة t كانت اكبر من 0.05 مما يعني انه لا يوجد أية فروق ذات دلالة إحصائية لعدد مخالفات الإفصاح بين قطاع الخدمات وقطاع الصناعة وبالتالي فإننا نقبل بالفرضية العدمية التي تنص على أنه: **لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح المقدم من قطاعي الصناعة والخدمات.**

وتشير نتيجة إختبار الفرضية إلى التشابه الكبير في جودة الإفصاح الذي يقدمه القطاعان، وقد تكون هذه النتيجه متوقعة في السوق المحلي نظراً لعدم وجود هيئات وتشريعات محليه خاصة بكل نشاط أو صناعة، للمساهمه في رفع جودة الإفصاح، كما هو الحال في القطاع البنكي الذي يتم الإشراف المباشر عليه من قبل البنك المركزي، وقطاع التأمين والذي يشرف عليه كذلك من قبل هيئة التأمين.

توصلت دراسة (بني خالد 2006) لنفس النتيجة فيما يتعلق بعدم وجود فرق ذو دالة إحصائيه مابين جودة الإفصاح المقدم من قبل قطاعي الصناعة والخدمات.

النتائج والتوصيات

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

نتيجة الفرضية الأولى:

أظهرت نتيجة الإختبار وجود **علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وربحية السهم للشركات المدرجة في بورصة عمان.**

توافقت هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة، فقد أظهرت دراسة (الحويطات 2009) و (**Muhammad, et, al, 2004**) و (**Wang & Chang, 2008**) و **Cheung, et, al. 2010**)، وجود علاقة طردية دالة إحصائياً ما بين جودة الإفصاح المحاسبي وربحية الشركة.

وقد خالف هذه النتيجة دراسة (الجرن 2003) و (المهندي 2004)، حيث لم تشر نتائج الدراستين إلى وجود علاقة إرتباط بين المتغيرين دالة إحصائياً.

نتيجة الفرضية الثانية:

أظهرت نتيجة الإختبار وجود **علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح والقيمة الدفترية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان.**

توافقت نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (Wang & Chang, 2008)، التي بينت وجود علاقة طردية دالة إحصائياً ما بين جودة الإفصاح المحاسبي والقيمة الدفترية للسهم.

وقد خالفة هذه النتيجة دراسة (**Marta, 2007**)، حيث لم تشر نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط دالة إحصائياً.

نتيجة الفرضية الثالثة:

أظهرت نتيجة الإختبار **عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وحصة السهم العادي من الأرباح الموزعة للشركات المدرجة في بورصة عمان.**

والسبب يعود إلى أنه خلال فترة الدراسة الممتدة بين عامي (2003-2009) لم تقم (24) شركة صناعية وخدمية من إجمالي شركات العينة البالغه (102) شركة أي مانسبته 24%، بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين مهما زادت أو انخفضت المخالفات ، كما أن غالبية إدارة الشركات تبنت سياسة توزيع ربح ثابتة في كل سنة مهما تغيرت الظروف المحيطة بالشركات سواء زادت مخالفات الإفصاح أو انخفضت، لأن حصة السهم العادي من الأرباح الموزعة تعد مؤشراً أساسيا يعتمد عليه وخاصة المستثمر في تقييم الشركات، وبالتالي قد يكون الاختلاف والتذبذب الكبير لهذا المؤشر من سنة إلى أخرى له أثر سلبي مباشر على سعر السهم السوقي (Robinson, et, al. 2009).

نتيجة الفرضية الرابعة:

أظهرت نتيجة الإختبار وجود **علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدد مخالفات الإفصاح وحجم الشركة المدرجة في بورصة عمان.**

جاءت نتيجة إختبار هذه الفرضية مخالفة لدراسة (النبر وغرايبة 1987) و (المهندي 2004) و (المهندي و صيام 2007) و (**Muhammad, et, al, 2004**) و (**Marta, et, al. 2007**). والتي أظهرت وجود علاقة طردية دالة إحصائياً ما بين جودة الإفصاح المحاسبي وحجم الشركة.

أما دراسة (الجرن، 2003) و (بني خالد 2006) و (Curuk, 2007) و (Dahawy, 2009)، فلم تشر النتائج إلى وجود علاقة إرتباط دالة إحصائياً.

نتيجة الفرضية الخامسة:

أظهرت نتيجة الإختبار **عدم وجد فرق ذو دلالة إحصائية في مستوى الإفصاح المقدم من قطاعي الصناعة والخدمات.** توفقت نتيجة هذه الفرضية مع دارسة (بني خالد 2006).

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نوصي بما يلي:

- تأمين الشفافية في السوق المالي بإستمرار، وذلك من خلال تطبيق إستراتيجيات وسياسات التحسين المستمر لآليات مراقبة مستويات الإفصاح لدى الشركات المدرجة في السوق المالي.
- بتحفيز الشركات المدرجة، على رفع جودة إفصاحها من خلال زيادة الغرامات التي قد تقع على الشركات المخالفة، حيث أن بعض الشركات تقوم بالمخالفة لبعض تعليمات الإفصاح على الرغم من علمها بالمخالفات التي قد تقع عليها، إضافة إلى تحفيزهم من خلال توعية الشركات بالتبعات القانونية التي قد تترتب على الشركة نتيجة عدم إفصاح عن الأمور الجوهرية في الوقت الملائم.
- إصدار تعليمات إفصاح متخصصة بحيث يراعى فيها حجم الشركة، وطبيعة النشاط التي التي تتبعه الشركة حيث أنه من المفيد أن تكون تعليمات الإفصاح متخصصة بمفاهيمها وأداواتها وبنودها.

المراجـــــع

المراجع العربية

الدوريات

- أبو نصار محمد، والذنيبات علي (2005)، "أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية"، **دراسات**، الجامعة الأردنية، المجلد رقم 32 العدد 1 (115-140)

- الجيوسي محمود، وغرايبة فوزي (1989) " التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن وملاءمتها لقرار الاستثمار المالي"، **دراسات**، الجامعة الأردنية، المجلد رقم 17، العدد رقم 1(143-165)

- سجيني، طلال (1997)، "قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية – دراسة عملية"، **المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد** جامعة الملك عبد العزيز العدد الثامن، (137-173).

- النبر، رندا وغريبة، فوزي (1987)، "مدى توفر الإيضاحات في التقارير في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن"، **مجلة دراسات**، المجلد 14 العدد 8، (9-32).

- المليجي فؤاد السيد(1998) "مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة المحلية والحوافز الضريبية من وجهة نظر الفاحص الضريبي، دراسة تطبيقية على صناعة السياحة في مصر"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، المجلد رقم 35، العدد رقم 1 (57-67).

- المهندي، محمد و صيام، وليد، (2007) " **أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم، دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**"، **مجلة دراسات**، المجلد 34، العدد 2 (258-285).

الرسائل الجامعية

- بني خالد، حمود حميدي (2006)، " **اثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية والشركات المساهمة العامة الأردنية**" رسالة غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

- الجرن، بسام شفيق (2003)، "**أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان**"، رسالة غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان - الأردن.

- الحويطات، محمد سليم (2009)، "**العلاقة بين المتغيرات المالية والبيئية ومستوى الإفصاح وفقا لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية – دراسة تطبيقية على**

الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة غير منشورة الجامعة الأردنية، عمان - الأردن.

- المهندي، محمد عبد ا (2004) "**مستوى الإفصاح المحاسبي وعلاقته بمؤشرات الأداء المالي في الشركات الصناعية في الأردن**"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان - الأردن.

الكـــــتب

- تركي، محمود إبراهيم، 1993، "**تحليل التقارير المالية**"، ط1، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

- الدهراوي، كمال الدين وعلى، أحمد حسين و هلال، عبدا عبدالعظيم (2004)، " **المحاسبة المتوسطة – مدخل نظري تطبيقي**"، ط1، الدار الجامعية.

- رضوان، حنان (2003)، "**النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير – دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**"، ط1، عمان الأردن، دار وائل للنشر.

- الشيرازي، عباس مهدي (1990)، "**نظرية المحاسبة**"، ط1، منشورات دار السلاسل.

- فضالة أبو الفتوح علي(1996) : "**إدارة الأموال في المشروعات و شركات قطاع الأعمال**"، ط2، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع.

- لطفي، أمين السيد (2006)، " **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**"، ط1، الدار الجامعية.

- مرعي، عبد الحي (1993)، " **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات**"، ط1، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

- مطر، محمد (2004)، "**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**"، ط 1، عمان الأردن، دار وائل للنشر.

- **المعايير الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)**، (2009)، عمان الأردن: منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

- النقيب، كمال عبد العزيز (2004)، "**مقدمة في نظرية المحاسبة**"، ط1، عمان الأردن، دار وائل للنشر.

- هندريكسن الدون (1990) ، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، "**النظرية المحاسبية** "، ط4، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

المراجع الأجنبية

Periodical

- Chee W. Chow and Adrian Wong-Boren, Voluntary Financial Disclosure by Mexican corporation, **The Accounting Review**, vol. 64, No 3, July 1987, PP (533,).

- Dahawy, Kalid, company characteristics and disclosure level the Egyptian Story, **International Research Journal of Finance and Economics**, Issue 34(2009) pp (1450, 1887).

- Dedman Elisabeth , W.-J Lin Stephen, Prakash Arun J., and Chang Chun- Hao (2008) Voluntary disclosure and its impact on share prices: Evidence from the UK biotechnology sector, **Journal of Accounting and Public Policy** 27(2008) PP (195, 216).

- Espahbodi Hassan, Espahbodi Pouran, Rezaee Zabihollah, and Tehranian Hassan (2001) Stock price reaction and value relevance of recognition versus disclosure: the case of stock-based compensation**, Journal of Accounting and Economics** 33 (2002) PP (343, 373).

- Hassan Omaima A.G, Romilly Peter , Giorgioni Gianluigi, Power David (2009) The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt**, The International Journal of Accounting** 44 (2009), PP (79, 102).

- Lo kin, and Lys Thomas Z. (2000), Bridging the Gap between Value Relevance and Information Content, **Social Science Research Network**

- Saaydah, I Mansour, corporate Social disclosures in some Arab countries: Comparison Among Jordan, Bahrain and Kuwait, **Dirasat**, Vol. 32, No 2, Amman, 2005 PP (435, 453).

- Marta Silvai Guerreiro, Lucia Lima Rodrigues and Russell Craig, the preparedness of companies to adopt International Financial Reporting Standards: Portuguese evidence, **Accounting Forum** 32(2008) pp (75, 88).

- Muhammad Jahangir Ali, Karman Ahmed and Darren Henry, Disclosure Compliance with National Accounting Standards by listed companies in South Asia, **Accounting and Business Research**, (2004), pp (183, 199).

- Nagar Venky, Nanda Dhananjay, Wysocki Peter (2003) Discretionary disclosure and stock-based incentives**, Journal of Accounting and Economics** 34 (2003), pp (283, 309).

- Hope, Ole – Kristian, Disclosure Practices, Enforcement of Accounting Standers, and Analysts' Forecast Accuracy: An International Study, **Journal of Accounting Research**, V01, 41, NO.2, USA, 2003, pp (235, 272).

- Curuk, Turgut, An Analysis of companies' compliance with the EU disclosure requirements and corporate characteristics influencing it: A case study of Turkey, **Critical Perspectives on Accounting** 20(2009), pp (635, 650).

- Wang Hwei; Chang Hsain-Jane The Association Between Accounting Information Disclosure and Stock Price, **Global Journal of Business Research,** (2008), 2 (2), pp (2, 15).

- Cheung, Yan-leung, Ping Jiang and Weiqiang Tan, A transparency Disclosure Index measuring disclosures: Chinese listed company, **J. Account. Public policy** 29(2010), pp (259, 280).

Books

- Kieso, D.E., Weygandt, J.J, and Warfield (2007), **Intermediate Accounting**, 12th Edition.

- Ross, Westerfield, Jaffe, Jordan (2008), **Modern Financial Management**, Mcgraw- Hill, 8th Edition.

- Robinson, Greuning, Henry, and Broihahn (2009), **International Financial Statement Analysis,** WILEY.

- Sekaran, (2003), **Research Method for Business: A Skill Building Approach**, 4th Edition.

القوانين والتشريعات

- التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية للسنوات من 2003 – 2009.

- المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته.

- هيئة الأوراق المالية، (2004)، تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، صادر بالإستناد لأحكام المادة (12/ف) من قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002، وبموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2004/53) وعدلت بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2005/257).

المواقع الالكترونية

- الموقع الإلكتروني لمركز إيداع الأوراق المالية (www.sdc.com.jo).

ملحق رقم (1)

اسماء الشركات

الرقم	الاسم
1	الحمه المعدنية الاردنية
2	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي
3	العالمية للصناعات الكيماوية
4	الأردنية لصناعات الصوف الصخري
5	الاردنية لصناعة الأنابيب
6	الصناعات الكيماوية الاردنية
7	الثقة للنقل الدولي
8	شركة الترافرتين
9	الجنوب لصناعة الفلاتر
10	الصقر للاستثمار والخدمات المالية
11	الدولية للاستثمارات الطبية
12	المركز الاردني للتجارة الدولية
13	الوطنية لصناعة الصلب
14	الاقبال للطباعة والتغليف
15	المتكاملة للمشاريع المتعددة
16	الآلبان الأردنية
17	السلفوكيماويات الأردنية
18	الصناعية التجارية الزراعية / الانتاج
19	المتصدرة للأعمال والمشاريع
20	الوطنية لصناعة الكلورين
21	المحفظة العقارية الاستثمارية
22	العربية لصناعة الالمنيوم/ارال
23	المركز العربي للصناعات الدوائية
24	الموارد للتنمية والاستثمار
25	المتكاملة لتطوير الاراضي والاستثمار

26 مصانع الورق والكرتون الأردنية
27 الاردنية المركزية
28 مصانع الزيوت النباتية اللأردنية
29 عمان للتنمية والاستثمار
30 القرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية
31 المتحدة للاستثمارت المالية
32 العربية للصناعات الكهربائية
33 التجمعات لخدمات التغذية والاسكان
34 الموارد الصناعية الأردنية
35 الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها
36 الأردنية للاستثمارات المتخصصة
37 الاسواق الحرة الاردنية
38 الشرق للمشاريع الاستثمارية
39 الاردنية للصحافة والنشر/ الدستور
40 مدارس الاتحاد
41 البحرينية الاردنية للتقنية والاتصالات
42 الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية
43 الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية
44 الشرق العربي للاستثمارات العقارية
45 العربية لصناعة المواسير المعدنية
46 البلاد للخدمات الطبية
47 النقليات السياحية الاردنية - جت
48 الاردنية لضمان القروض
49 دار الغذاء
50 العالمية الحديثة للزيوت النباتية
51 الاستثمارات العامة
52 المؤسسة الصحفية الاردنية - الرأي
53 المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار

54 التسهيلات التجارية الاردنية

55 الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو

56 الامين للاستثمار

57 الزرقاء للتعليم والاستثمار

58 الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية

59 الفنادق والسياحة الاردنية

60 الزي لصناعة الألبسة الجاهزة

61 الخطوط البحرية الوطنية الاردنية

62 الاستثمارية القابضة للمغتربين الاردنيين

63 البحر المتوسط للاستثمارات السياحية

64 العربية للمشاريع الاستثمارية

65 الاتحاد للصناعات المتطورة

66 الوطنية لصناعات الالمنيوم

67 المحفظة الوطنية للاوراق المالية

68 الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية

69 التجمعات الاستثمارية المتخصصة

70 مصانع الاتحاد لانتاج التبغ والسجائر

71 السلام الدولية للنقل والتجارة

72 العربية الدولية للفنادق

73 الأهلية للمشاريع

74 مصانع الآجواخ الاردنية

75 حديد الأردن

76 شركة المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية والعقارية

77 الكابلات الأردنية الحديثة

78 الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية

79 كهرباء محافظة اربد

80 الوطنية للدواجن

81 الثقة للاستثمارات الاردنية

82 الأردن لتطوير المشاريع السياحية

83 العربية الدولية للتعليم والاستثمار

84 التجمعات للمشاريع السياحية

85 الاتحاد للاستثمارات المالية

86 الدخان والسجائر الدولية

87 بيت المال للادخار والاستثمار للاسكان

88 دار الدواء للتنمية والاستثمار

89 رم علاء الدين للصناعات الهندسية

90 تطوير العقارات

91 الأردن دبي للأملاك

92 الاتحاد لتطوير الاراضي

93 العرب للتنمية العقارية

94 مصانع الاسمنت الأردنية

95 زاره للاستثمار القابضة

96 المستثمرون العرب المتحدون

97 مجمع الشرق الاوسط للصناعات الهندسية والالكترونية والثقيلة

98 الكهرباء الاردنية

99 مناجم الفوسفات الاردنية

100 مصفاة البترول الأردنية/ جوبترول

101 البوتاس العربية

102 الاتصالات الأردنية

THE RELATIONSHIP BETWEEN ACCOUNTING DISCLOSURE AND COMPANY CHARACTARISTICS FOR MANUFACTURING AND SERVICES COMPANIES LISTED IN AMMAN STOCK EXCHANGE

By

Abdul-Raheem Shurbaji

Supervisor

Dr. Mohammad Abu-Nassar, Prof.

Abstract

This study aimed to investigate the relationship between the accounting disclosure and characteristics associated with the corporation (Earning per share EPS, Book value, Dividends per share, Firm size and Company sector).

The researcher used a disclosure index based on companies' contraventions of the disclosure requirements, issued by the Jordanian Securities Commission JSC in 2004, during the period from 2003 to 2009 in order to study and identify these characteristics.

The research sample consisted of 102 manufacturing and services companies listed in Amman Stock Exchange ASE. The researcher used the descriptive statistics, Pearson's test, and two independent samples t-test in order to determine these characteristics, and the results are as follows:-

1. Significant negative relationship between (Earning per share EPS, and Book value) and company contraventions of the disclosure requirements.

2. Significant positive relationship between the company size and the contraventions of the disclosure requirements.
3. There is no relationship between company's sector (Manufacturing, and Services) and the contraventions of Jordanian public shareholding.

Based on the study results, the researcher recommends:

- Ensure that transparency is maintained in the stock market through implementing strategies, policies, and continuous enhancement of the procedures in place to monitor the disclosure mechanisms for the companies listed in the stock market.
- Stimulate listed companies to improve the quality of the disclosure through increasing fines as well as penalties on the violating companies, since there are some companies who violates the disclosure requirements although they know that there will be penalties imposed. In addition, stimulating listed companies could be made through informing the companies about the legal consequences that may result for non disclosing significant matters appropriately and in the right time.
- Issue specific and specialized disclosure requirements, taking into consideration the size of the company, as well as the nature of the company's activity. Where it is essential and valuable that disclosure requirements be specific and clear in terms of tools and clauses.